

١	كلمة العدد المصالحة الفلسطينية والإشتراطات الإسرائيلية المسبقة لاستئناف عملية السلام
٢	موجز تنفيذي
٤	أولاً: تطورات عملية السلام
٦	أ. الموقف الأردني
٦	ب. الموقف الفلسطيني
٧	ت. الموقف العربي والإسلامي
٨	ث. الموقف الإسرائيلي
٩	ج. الموقف الدولي
١١	ح. الموقف الأمريكي
١٣	ثانياً: الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
١٣	أ. شهداء وجرحى
١٤	ب. أسرى ومعتقلين
١٦	ت. إقتحامات لتجمعات سكنية
١٧	ث. انتهاكات ضد المقدسات
١٩	ج. حواجز عسكرية مفاجئة، حصار وإغلاقات
٢١	ح. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة
٢٢	خ. أنشطة إستيطانية وذهويدية
٢٥	د. هدم منازل ومنشآت سكنية
٢٦	ذ. إنتهاكات المستوطنين
٢٨	ثالثاً: شؤون إسرائيلية
٢٨	أ. النائب العام الإسرائيلي: إساءة استخدام سارة نتنياهو للأموال العامة كان ممنهجاً ومتعمداً
٢٨	ب. معارضة شديدة لمشروع قانون يوفر الحصانة لمنصب رئيس الوزراء من التحقيقات الجنائية
٣١	ت. الحكومة الإسرائيلية تدفع لمشروع قانون لحظر مجموعة "كسر الصمت"
٣١	ث. الكنيسة تستأنف أعمالها مع جدول أعمال يميني طموح
٣٤	ج. في تصريح مثير: نتنياهو: "وجودنا ليس بديها"

كلمة العدد

المصالحة الفلسطينية والإشتراطات الإسرائيلية المسبقة لاستئناف عملية السلام

لقيت الأنباء المتعلقة بالتوصل إلى مصالحة وطنية فلسطينية، بوساطة مصرية، ولتنتهي عقداً من الخلاف الداخلي الفلسطيني الصعب، ترحيباً عاماً، إقليمياً وعالمياً على حد سواء؛ لما يعنيه ذلك من توقعات بإنهاء الأزمة الانسانية الخائفة التي يعيشها سكان قطاع غزة، والتي وصلت مستويات غير مسبوقة من بطالة وفقر مدقع، وما رافق ذلك من أوضاع معيشية وصحية واجتماعية مفرجة؛ وأن تشكل، وكما أكد جلاله الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، خطوة مهمة من شأنها دفع مساعي تحريك عملية السلام، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، وبما يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

لكن حكومة اليمين الاسرائيلي المتطرف تأبى، وكما هو متوقع، إلا أن تطرح رأياً آخر، برفضها الفوري لهذه المصالحة، بزعم أنها تشكل ما أسمته خطراً وجودياً على إسرائيل، كما صرح بذلك رئيسها، بنيامين نتنياهو؛ ووضع المجلس الوزرائي المصغر المعني بالشؤون الامنية والسياسية ("الكابينيت")، شروطاً، يمكن حتى وصفها بالتعجيزية، التي يجب على الجانب الفلسطيني تلبيةها قبل أن تستأنف معه محادثات السلام، ومن ضمنها إقرار حركة حماس بدولة إسرائيل.

إن واحدة من أبسط التفهيمات لهذه الاشتراطات الذي تحاول الحكومة الإسرائيلية فرضها على الجانب الفلسطيني، كشرط مسبق لاستئناف عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية؛ هو أن العديد من الكتل المشاركة في ائتلافها اليميني الحاكم، كما هو الحال بالنسبة لحزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، كان لها وما زالت تصورات غاية في التطرف فيما يتعلق بعملية السلام هذه ومآلاتها، وفي المقدمة رفضها المتواصل الاعتراف وبأي صورة كانت بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني، على أساس رؤية حل الدولتين، رغم حصول هذا التصور على توافق دولي، ورغم موافقة نتنياهو نفسه عليه في وقت من الاوقات، حتى لو جاء ذلك بصورة مترددة وغامضة، قبل أن يتجاهله مع تغيير الادارة الامريكية ووصول دونالد ترامب الى البيت الابيض.

والحقيقة أن هناك الكثير من المحللين، حتى الاسرائيليين منهم، كما فعل المحلل العسكري في صحيفة "هارتس"، عاموس هرنيل، الاثنين، ١٠/٢، كانت لديهم الجرأة للقول بأن نتنياهو، ومعه أيضاً وزير دفاعه، افيغدور ليبرمان، يفضلان على ما يبدو انقساماً فلسطينياً كي لا يتمكن الرئيس عباس من القول بأنه أعاد توحيد صفوف الفلسطينيين ومن ثم إمكانية العودة لإحياء عملية السلام، حيث يبدو من وجهة نظرهما أن جدالات فلسطينية داخلية طويلة لها الأفضلية على اتفاق يمكن أن يلزم إسرائيل بخطوات من جانبها.

ولعل من المفيد الإشارة هنا في هذا السياق إلى ما صرح به ديبلوماسي غربي مقرب من مفوضية الاتحاد الأوروبي العاملة في القدس لصحيفة "الحياة"، بأن التوصيات التي قدمتها هذه المفوضية إلى بروكسل، تقول، فيما تقول، بأن علينا دعم المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، والتحذير من أن إقصاء أي طرف قد يؤدي إلى عودة الصراع مجدداً، وبأن ليس من العدل وضع شروط خاصة على حزب سياسي فلسطيني [إشارة الى حماس] من دون أن يسري الأمر ذاته على الأحزاب السياسية الإسرائيلية.

موجز تنفيذي:

واصلت عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية جمودها الراهن منذ انهيارها في نيسان ٢٠١٤، وأساساً بسبب من تعنت حكومة اليمين الاسرائيلي المتطرف، بزعامة بنيامين نتنياهو، في الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه العملية، بما فيه برفضها تجميد أنشطتها الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ بالترافق مع وضعها، وكما هو متوقع، جملة من الاشتراطات لاستئناف عملية السلام مع الجانب الفلسطيني، بعد نجاحه في التوصل الى اتفاق مصالحة وطنية، ومنها أن تتنازل حركة حماس عن أسلحتها، وأن تعترف حركة بدولة إسرائيل.

الدبلوماسية الاردنية، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، أكدت دعمها الكامل للمصالحة الفلسطينية، ما من شأنه أن يسهم في تعزيز وحدة الصف الفلسطيني، وأن يشكل خطوة مهمة في دفع مساعي تحريك عملية السلام، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، وبما يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

الاحتلال الإسرائيلي واصل من جهته خلال الشهر موضع التقرير، تشرين أول، ٢٠١٧، انتهاكاته المعهودة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها، في تحد صارخ لجملة من المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة، كان أبرزها:

* تسبب أنشطته العدوانية باستشهاد ٨ مواطنين فلسطينيين، أحدهما، الشهيد محمد موسى، بزعم محاولته تنفيذ عملية دهس، وهو التبرير الذي سيتبين زيفه حتى من طرف الاحتلال نفسه؛ هذا إلى جانب مواصلته ذلك الجانب البشع من سياسات العقاب الجماعي التي دأب على إيقاعها بحق ذوي وعوائل شهداء فلسطينيين، بما فيه بحجز جثامين عديد منهم، ومنها بذريعة أن يشكل ذلك رادعاً لمواطنين فلسطينيين آخرين عن أن يحذوا حذوهم في القيام بعمليات ضد الاحتلال، وكذا استخدامها كورقة يساوم من خلالها حركة حماس لكي تفرج عن جثامين وإسرائيليين يقول الاحتلال بأنهم محتجزين لديها.

* إعتقاله نحو ٥٠٨ مواطنين فلسطينيين [بينهم ٥١ طفلاً، و٦ مواطنات]؛ بالترافق مع جملة من الانتهاكات المألوفة لحقوقهم الأساسية، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحاكمية، إلى جانب جملة من الاحكام المغلظة، حتى لأبسط صور المقاومة، من قبيل وضع مواطن فلسطيني تعليقاً على واحد من مواقع التواصل الاجتماعي، كان سيعتبره الاحتلال تحريضاً ضده، مقارنة بذلك التساهل المؤكد فيما لو كان الأمر متصلاً بإسرائيل إرتكب جريمة حتى مروعة؛ ومحاولته الدفع بمشروع قانون يفرض عقوبة الاعدام على فلسطينيين مدانين بمقاومة هذه الاحتلال.

* اقتحامه لنحو ٥٥٧ تجمعاً سكنياً فلسطينياً؛ مع ما يرافقها وبصورة معتادة من جملة من الانتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، بما فيه بالاعتداء على ممتلكاته، العامة والخاصة على حد سواء، وانتهاك لحرماته وترويعه، وبخاصة في صفوف النساء والأطفال، بتذكر تعمه تنفيذ العديد من هذه الاقتحامات فجراً.

* سلسلة من الانتهاكات ضد المقدسات في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة ضد الاقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، بما فيه تلك الاقتحامات المكثفة للموقع الشريف من قبل نحو ٣٩٨٣ مستوطن يهودياً، في سياق احتفالاتهم بما يسمى بـ "عيد العرش" اليهودي؛ بالترافق مع تعمد العديد منهم أداء طقوس وصلوات دينية يهودية فيه، سواء في باحاته أو في محيطه، في تناقض حتى مع ترتيبات يزعم الاحتلال بأنه سبق وأن توصل إليها مع إدارة الاوقاف

الاسلامية، عقب إحتلاله للمدينة، حزيان، ١٩٦٧، تضمنت السماح لغير المسلمين بزيارته، بما فيه اليهود، لكن بدون الصلاة فيه.

* تضييقاته المعهودة على التنقل الحر والأمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم لسلوك طرق إتفاقية أو بديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم المضني للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم؛ بما فيه بنصبه ٣٩٧ حاجزا عسكريا مفاجئاً في أرجاء مختلفة من الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ مع ما يرافقها وكالعادة من انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، درجة أن يُصبح العبور بواحد منها مغامرة محفوفة بالمخاطر وحتى المميتة، مع تلك الحجج الجاهزة بأنه / أنها كانت في سبيلها لمهاجمة عناصر إحتلالية، كما هو الحال في واقعة الاستشهاد المتعلقة بالشاب محمد موسى، على حاجز عسكري مفاجيء، قرب مستوطنة "حلميش"، بزعم أنه كان بصدد تنفيذ عملية دهس، وهي الرواية الإحتلالية التي فندتها حتى التحقيقات التي قامت بها لاحقاً قوات الإحتلال ذاتها.

* جملة من المصادرات، التدمير، والاعتداء على ممتلكات فلسطينية، عامة وخاصة على السواء؛ بالتعارض مع ما يوفره لها القانون والمعاهدات الدولية من حماية للواقعين تحت نير الإحتلال، كالمادة ٥٣ من إتفاقية جنيف الرابعة.

* تصعيد الإحتلال لأنشطته الاستيطانية والتهويدية، بما فيها مصادقته على بناء نحو ٢٨٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في أرجاء مختلفة من الاراضي الفلسطينية المحتلة، عديد منها في مستوطنات تقع في مناطق متعمقة منها، كما في الاغوار، أي ليس فقط فيما تُسميه دول الإحتلال بـ "الكتل الاستيطانية الكبرى"، التي تشترط الإحتفاظ بها في أية تسوية مستقبلية - ما يرسم حقيقة شكوكاً كبيرة بأنها إنما تخطط وتنفذ للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من هذه الاراضي، إن لم يكن جميعها.

* سلسلة من عمليات الهدم لمنازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة والمنطقة المصنفة "ج"؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، في وقت يفرض فيه الإحتلال وكما هو معروف شروطاً أقل ما يقال بأنها تعجيزية للحصول على هكذا رخصة.

* سلسلة من انتهاكات المستوطنين المألوفة ضد المواطنين الفلسطينيين، وممتلكاتهم، العامة والخاصة على السواء، متمتعين وكالعادة بحماية قوية وواضحة من مختلف مؤسسات الإحتلال.

الساحة الداخلية الاسرائيلية إنشغلت خلال الفترة موضع التقرير، بجملة من الموضوعات، وبخاصة لجهة تواصل التحقيقات بتهم الفساد الموجهة لنتنياهو، وكذا عائلته ومقربين منه؛ وذلك المقترح الذي قدمه أعضاء كنيست من حزب "الليكود"، والخاص بتشريع قانون يمنع التحقيق في قضايا فساد مع رئيس وزراء اسرائيل، ما دام في منصبه، والذي أثار رفضاً واسعاً لدى شركائه في الائتلاف الحاكم، وحتى داخل كتلة "الليكود"، ناهيك عن رموز قانونية، كالنائب العام الاسرائيلي؛ ومواصلة الحكومة الاسرائيلية مساعيها ليس فقط للتضييق على الجمعيات اليسارية الاسرائيلية، التي ترصد وتنتقد سلوكيات الإحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة، كمنظمة "كسر الصمت"، وإنما حظرها؛ واستئناف الكنيست الاسرائيلية دورتها الشتوية الجديدة، مع جدول أعمال مثقل بتطلعات الائتلاف اليميني الحاكم لتمير سلسلة من التشريعات، كمشروع قانون "الدولة اليهودية"، الذي يُراد له تعزيز وتكريس الصبغة اليهودية على دولة اسرائيل، وما يعنيه ذلك بدهاءة من انتقاص إضافي لحقوق الاقليات، وفي مقدمتها العربية.

أولاً: تطورات عملية السلام:

بأدناه أبرز تطورات عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، خلال الفترة موضع التقرير، تشرين أول،

٢٠١٧:

أ. الموقف الأردني:

عقد جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مباحثات، في عمان، الأحد، ١٠/٢٢، تناولت اتفاق المصالحة الفلسطينية، الذي تم التوصل إليه مؤخراً في القاهرة، حيث أكد جلالته دعم الأردن الكامل لهذا الاتفاق الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز وحدة الصف الفلسطيني.

كما أكد جلالته أن الاتفاق يشكل خطوة مهمة في دفع مساعي تحريك عملية السلام، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، وبما يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية؛ مشدداً جلالته، في هذا الصدد، على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية وجوهر الصراع في المنطقة، وهي دوماً على رأس أولويات السياسة الخارجية للمملكة.

كما وتطرقت المباحثات إلى أهمية العمل مع الإدارة الأمريكية وتكثيف الجهود لإيجاد آفاق سياسية حقيقية للتقدم نحو حل الصراع، وإحراز تقدم على أرض الواقع خلال الفترة القادمة، خصوصاً في ضوء التزام الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، بالعمل على تحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

المباحثات تناولت أيضاً الأوضاع في القدس المحتلة، حيث تم التأكيد على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، مشدداً جلالته، في هذا الصدد، على أن الأردن، ومن منطلق الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة المقدسة، مستمر في القيام بدوره التاريخي في حماية هذه المقدسات.

من جهته أعرب الرئيس عباس عن تقديره للجهود المتواصلة التي يقوم بها الأردن، بقيادة جلالة الملك، في الدفاع عن القضية الفلسطينية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية.

وأكد جلالة الملك، لدى استقباله، الأربعاء، ١٠/١٨، غبطة البطريرك كيريوس ثيوفيلوس الثالث، بطريرك المدينة المقدسة وسائر أعمال الأردن وفلسطين، حرص الأردن الدائم على وحدة الصف الفلسطيني لمواجهة كل التحديات التي يفرضها الاحتلال على الأهل في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، مضيفاً جلالته أن المقدسات المسيحية تحظى بنفس الاهتمام والرعاية التي نوليها للمقدسات الإسلامية.

كما وأكد جلالته رفض الأردن لأي تهديد للوضع التاريخي القائم في مدينة القدس الشريف، وإدارة الكنائس لممتلكاتها.

ولفت جلالته إلى أن الأردن، وبموجب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، سيواصل جهوده للحفاظ على هذه المقدسات، وسيعمل على الدفاع عن ممتلكات الكنائس في جميع المحافل الدولية وفي الدورات القادمة لمنظمة اليونسكو، مؤكداً

جلالته أنه وبصفتي صاحب الوصاية، فإن أي محاولة لمصادرة ممتلكات المسيحيين في شرق القدس تعتبر باطلة ويجب وقفها.

بدوره، قال البطريرك ثيوفيلوس الثالث، خلال اللقاء، إن المقدسين مسيحيين ومسلمين يقدرون عاليا الاهتمام الهاشمي بقضيتهم، حيث باتت القضية الفلسطينية الهم الأول لجلالة الملك في جميع المحافل العربية والعالمية، كما يؤكدون فخرهم بوصايته العادلة والأمانة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس والأراضي المقدسة والتي تعد صمام الأمان لوجودهم وثباتهم في أراضيهم.

وتناولت المباحثات التي عقدها جلالة الملك والحاكم العام لأستراليا، بيتر كوسغروف، في قصر الحسينية، الأربعاء، ١٠/١٨، الجهود المستهدفة تحريك عملية السلام، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وصولاً إلى إنهاء الصراع، وتحقيق السلام العادل والشامل. كما جرى بحث الأوضاع في مدينة القدس، حيث جدد جلالته التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، وحماية مقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وزير الخارجية وشؤون المغتربين، أيمن الصفدي، بحث ووزير خارجية دولة فلسطين، رياض المالكي، في اتصال هاتفي، آخر المستجدات في جهود إعادة إطلاق المحادثات السلمية الهادفة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وفق حل الدولتين.

وأكد الوزيران في الاتصال استمرار العمل معاً لإسناد الجهود المبذولة لإطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران لعام ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية سبيلاً وحيداً لحل الصراع.

وتلقى الصفدي اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية المصري، سامح شكري، تم خلاله بحث أبرز المستجدات في القضية الفلسطينية، خصوصاً جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، متفقين على أهمية اتفاق المصالحة كخطوة أولى وهامة على طريق إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وبما يسهم في تهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية الهادفة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وزير الدولة لشؤون الاعلام، د. محمد المومني، أدان، الخميس، ١٠/١٢، الانتهاكات الإسرائيلية المتجددة الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف، والتي كان آخرها اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليهود بأعداد متزايدة للموقع الشريف بمناسبة الأعياد اليهودية، التي باتت للأسف تمثل سبباً للتوتر والتصعيد فيه.

وقال المومني، بأن مثل هذه التصرفات المرفوضة والمُدانة تمثل أعمالاً استفزازية غير مسنولة من قبل السلطات الإسرائيلية، مثلما تمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين في كل مكان، كما أنها تمثل انتهاكاً للالتزامات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وكافة الأعراف والقوانين الدولية التي تدعو لاحترام حرمة الأماكن المقدسة.

وشدد المومني على أن مثل هذه التصرفات تسيء للعلاقات بين البلدين وتُقوض الجهود المبذولة لتخفيف التوتر والتهدة والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأقصى

المبارك / الحرم القدسي الشريف، كما تسيء للجهود الدولية المبذولة لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

وطالب المومني الحكومة الإسرائيلية وقف مثل هذه الاعتداءات والاستفزازات فوراً، واحترام الدور الأردني في رعاية المقدسات في القدس، الذي اعترفت به معاهدة السلام بين البلدين.

ب. الموقف الفلسطيني:

أكد رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، في مقابلة أجرتها معه قناة "ent" المصرية، بثتها الاثنين، ١٠/٢، أهمية نجاح المصالحة الفلسطينية.

وفيما يتصل بالموقف الاسرائيلي السلبي المُعلن من المصالحة، أكد الرئيس عباس أن إسرائيل لا تريد سلاماً، فهي وعندما نعمل وحدة، تقول "أنتم تتوحدون مع الارهابيين"، مشدداً على انها تريد أن يبقى الوضع على ما هو عليه وإلى الأبد، حيث هذا هو الوضع المريح لها، والذي يحول دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، معرباً عن أمله أن لا تضع اسرائيل عراقيل أمام هذه المصالحة.

ومع توقيع حركتي فتح وحماس، في القاهرة، الخميس، ١٠/١٢، على الاتفاق النهائي للمصالحة، منهيتين بذلك خلافاً داخلياً فلسطينياً استمر لنحو عقد من الزمان، أصدر الرئيس عباس، توجيهاته إلى الحكومة الفلسطينية وجميع الأجهزة والمؤسسات، بالعمل الحثيث لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، مرحباً بالإنجاز الذي تحقق في الحوار بين الحركتين، برعاية مصرية.

ودعا عباس جميع القوى والفصائل، إلى بذل كل الجهود لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني في استعادة الوحدة، معتبراً أن ما تم الاتفاق عليه، يعزز ويسرع خطوات إنهاء الانقسام، واستعادة وحدة الشعب الفلسطيني والأرض والمؤسسات الفلسطينية.

وجدد الرئيس عباس، لدى ترؤسه اجتماعاً للجنة المركزية لحركة فتح، الأحد، ١٠/١٥، التأكيد على أن المصالحة الوطنية ضرورة وطنية يجب تحقيقها لمواجهة التحديات التي تحقّق بالقضية الفلسطينية، من أجل إنجاز المشروع الوطني وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ورداً على إعلان المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي ("الكابينت")، الثلاثاء، ١٠/١٨، بأن الحكومة الاسرائيلية لن تجري محادثات سلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاق المصالحة، ما لم تنبذ حركة حماس ما أسمته بالإرهاب وتعترف بإسرائيل؛ قال المتحدث باسم الرئيس عباس، نبيل ابو ردينة، بأن "أية ملاحظات إسرائيلية لن تغير من الموقف الرسمي الفلسطيني بالمضي قدماً في جهود المصالحة وصولاً الى تحقيق آمال وتطلعات شعبنا في إنهاء الانقسام من أجل إنجاز المشروع الوطني وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية".

صحيفة "هارتس" الاسرائيلية نقلت عن الرئيس عباس قوله لوفد من أعضاء كنيست سابقين قام بزيارة له في رام الله، بأن الأمريكيين أكدوا له بأنهم سيعنون دعمهم لحل الدولتين قريباً، متهماً نتنياهو، بمنع استئناف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، لإعتقاده بـ "أنني سأبقى هنا وأقوم بحراسة الاحتلال".

على حد قول الصحيفة، أبلغ الرئيس عباس الوفد بأنه لن يقبل بتعيين أي مسؤول من حماس في حكومة الوحدة الفلسطينية لا يعترف علناً بإسرائيل.

ت. الموقف العربي والإسلامي:

عبر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الثلاثاء، ١٠/٣، عن دعم مصر ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني نحو التوافق والمصالحة الوطنية.

وقال السيسي، في كلمة متلفزة موجهة إلى الشعب الفلسطيني وحكومة الوفاق الوطني الفلسطيني إن مصر كانت دوماً ورغم التحديات الجسام الداعم الرئيسي لتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وكانت قضيته في مقدمة أوليات مصر سواء خلال لقاءاته مع زعماء العالم أو من خلال مشاركتها في كافة المحافل الدولية، منوهاً إلى أن هناك فرصة سانحة لتحقيق السلام شريطة تضافر جهود كافة الأطراف، مضيفاً: "يجب أن نتعاون جميعاً لتأكيد صدق توجهات الشعب الفلسطيني نحو تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة واستعادة" حقوقه.

وأكد الرئيس السيسي، في مقابلة لاحقة مع قناة "فرانس ٢٤" الفرنسية، بأن الهدف من المصالحة الفلسطينية هو تهيئة المناخ لفرصة نراها مواتيها للسلام وتحديدا إقامة دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، مشيراً إلى أن لقاءه بننتياهو [على هامش مشاركتها في نيويورك في الدورة الـ ٧٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة] كان في إطار رؤيتنا لهذه الفرصة، مؤكداً دعم مصر لكل الجهود التي تؤدي إلى إحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، موضحاً بأن "هذا الأمر سيتحقق إذا بذلنا جميعاً جهداً في سبيله وشجعنا الأطراف على أن تتحرك بشكل ايجابي تجاهه وهذا سيحقق أمن واستقرار المنطقة".

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أكد أثناء لقائه في موسكو بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وأن تكون مبادرة السلام العربية المرجعية إلى الوصول إلى سلام شامل وعادل يكفل حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.

مصدر مسؤول في الخارجية السعودية عبر عن ترحيب المملكة بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، مجدداً تطلع المملكة بأن يحقق هذا الإنجاز المهم آمال وطموحات الشعب الفلسطيني الشقيق في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الفلسطينية، ليسهم ذلك في تمكين الأشقاء الفلسطينيين من نيل حقوقهم المشروعة وفقاً لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

جامعة الدول العربية رحبت بالإعلان عن اتفاق المصالحة الفلسطينية، موضحةً أن هذا الاتفاق يعد ضماناً أساسية لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، مشيرة إلى أهمية سرعة تنفيذ الاتفاق لتحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، حيث أن هذه الخطوة الهامة ستعيد القضية الفلسطينية بقوة إلى الأروقة الدولية للتصدي لمحاولات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة وتهربه من المضي في مفاوضات جدية تؤدي إلى السلام على أساس حل الدولتين، وفقاً لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، د. يوسف بن أحمد العثيمين، اعتبر المصالحة الفلسطينية حاجة ماسة لحماية المصالح الفلسطينية العليا، والبناء على ما حققه الشعب الفلسطيني أخيراً من إنجازات سياسية، مؤكداً دعم المنظمة ومساندتها للجهود المبذولة في سبيل تمكين الحكومة الفلسطينية من ممارسة دورها ومسؤولياتها تجاه تلبية حاجات الشعب

الفلسطيني، مجدداً دعوته المجتمع الدولي إلى دعم جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية وتوفير سبل نجاحها.

ث. الموقف الإسرائيلي:

رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خلال جلسة خاصة لكتلة "الليكود" في مستوطنة "معاليه أدوميم"، الثلاثاء، ١٠/٣، جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية، بقوله: "لن نقبل بمصالحات مزيفة يتصالح فيها الجانب الفلسطيني على حساب وجودنا"، على حد تعبيره؛ مشترطاً بالقول: "لدينا موقف واضح جداً تجاه كل من يريد تحقيق هذه المصالحة: الاعتراف بدولة إسرائيل، وتفكيك الجناح العسكري لحماس، وقطع العلاقات مع إيران، التي تدعو إلى دمارنا".

المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي ("الكابينت") وضع، الثلاثاء، ١٠/١٧، جملة من الشروط لاستئناف محادثات السلام مع الجانب الفلسطيني، في أعقاب اتفاق المصالحة الذي توصلت إليه مع حركة فتح وحماس، ومن ضمنه أن تنبذ الأخيرة ما اسماه بـ "الإرهاب" وأن تعترف بإسرائيل، وأن تتخلى عن سلاحها؛ وإعادة الإسرائيليين ورفاة الجنديين الإسرائيليين الذين تقول إسرائيل بأن الحركة تحتجزهم في قطاع غزة؛ وإستعادة السلطة الفلسطينية للسيادة في غزة، بما في ذلك على المعابر الحدودية؛ واستمرار تحركات السلطة الفلسطينية ضد البنى التحتية للحركة في الضفة الغربية؛ وإنهاء العلاقات بين الحركة وإيران.

وقال الوزراء بأن على حماس التخلي عن الإرهاب والاعتراف بالدولة اليهودية تماشياً مع ما اسمته بشروط اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، التي تضم الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

وأضافوا أيضاً بأن المساعدات الإنسانية المعدة لغزة يجب أن تمر عبر السلطة الفلسطينية والأنظمة القائمة والتي تهدف إلى إحباط التهريب للحركة الإسلامية.

لكن وفي حين أن البيان قال إن إسرائيل لن تشارك في مفاوضات سلام حتى تتم تلبية شروطها، لكنه لم يتحدث عن قطع إسرائيل للعلاقات مع السلطة الفلسطينية وإنهاء التنسيق الأمني.

نتنياهو واصل تعهده بتعزيز الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، ضارباً بعرض الحائط جملة من التصريحات والقرارات الدولية المنددة، وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، كانون أول الماضي، ٢٠١٦.

في زيارته أعلاه لمستوطنة "معاليه أدوميم" [شرق القدس المحتلة]، أكد نتياهو على أن المستوطنة المذكورة "ستبقى إلى الأبد جزءاً من إسرائيل"، متعهداً ببناء آلاف الوحدات السكنية هناك.

تعهد نتياهو هذا يأتي على الرغم من سياسة فرض القيود على البناء في المستوطنات التي كانت حكومة الاحتلال أعلنت عنها مؤخراً بهدف عدم إثارة استياء إدارة ترامب التي تعمل على استئناف محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

نتياهو قدم في كلمته هذه أيضاً دعمه لإقتراح لاستيعاب مستوطنة "معاليه أدوميم" وعدد آخر من مستوطنات الضفة الغربية المحتلة ["غيفعات زئيف"، "بيتار عيليت"، "إفرات"، و"غوش عتصيون"] في الحدود البلدية لمدينة القدس، فيما يسمى بـ "القدس الكبرى"؛ الذي كان بادر إليه عضو الكنيست يوآف كيش، بتأييد من وزير الإستخبارات، إسرائيل كاتس

["ليكوديان"]، وبموجبه سيكون بإمكان سكان هذه المستوطنات التصويت في الإنتخابات البلدية في القدس، لكنها لن تكون تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة؛ والذي أهم أهدافه تعظيم الحضور الديمغرافي اليهودي في المدينة.

ج. الموقف الدولي:

أشاد العديد من القوى الدولية باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

أكدت المفوضة العليا للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، أن الاتحاد مستعد لدعم جهود المصالحة الفلسطينية، مبديةً استعداده لتقديم دعم كامل لجهود إعادة توحيد غزة والضفة، في إطار الإدارة الفلسطينية الوحيدة والشرعية"، المهم وبشكل استراتيجي لتحقيق مبدأ 'دولتين لشعبين' وإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ديبلوماسي غربي مقرب من مفوضية الاتحاد العاملة في القدس قال لصحيفة "الحياة" بأن التوصيات التي قدمتها هذه المفوضية إلى بروكسل، تقول "إنه علينا دعم المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، وإن هناك فرصة لاحتواء حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، من دون فرض أي شروط عليها"، مضيفاً: "نحن نراقب التطورات الجارية في غزة، ونرى أن استقرار الأوضاع يتطلب شراكة بين مختلف الأطراف الفلسطينية، وأن إقصاء أي طرف قد يؤدي إلى عودة الصراع مجدداً"، مشيراً إلى أنه ليس من العدل وضع شروط خاصة على حزب سياسي فلسطيني من دون أن يسري الأمر ذاته على الأحزاب السياسية الإسرائيلية.

المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية، أشارت إلى ترحيب بلادها باتفاق المصالحة، مضيفةً بأنه سيسمح للسلطة الفلسطينية بممارسة صلاحياتها بشكل كامل في قطاع غزة، بما في ذلك في مجال الأمن، بما يشكل تقدماً جديداً نحو المصالحة الفلسطينية التي دعت إليها فرنسا منذ فترة طويلة.

الخارجية الروسية رحبت بالاتفاق، واصفةً بأنه "يفي بالتطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني"، متوقعةً بأن يسهم هذا التطور في خروج عملية السلام في الشرق الأوسط من المأزق الحالي، وأن يساعد على استئناف المفاوضات المباشرة حول تسوية فلسطينية - إسرائيلية نهائية على أساس القانوني الدولي.

الأمين العام للأمم المتحدة، أنتونيو جوتيريس، هنا هاتفياً الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، بالاتفاق. وبحسب بيان للأمم المتحدة، عبر جوتيريس "عن ارتياحه للتقدم المحرز مؤخراً الذي يتيح للحكومة الفلسطينية أن تتولى مسؤولياتها في غزة".

الانشطة الاستيطانية الاحتلالية لاقت جملة إدانات دولية.

الاتحاد الأوروبي حذر في بيان، الأربعاء، ١٠/١٨، إسرائيل من أن الاستمرار بالبناء الاستيطاني في الضفة الغربية يهدد المبادرات لإحياء مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، بعد مصادقتها على بناء أكثر من ٢٠٠٠ منزل استيطاني خلال يومين، مشيراً إلى أن "جميع النشاطات الاستيطانية غير قانونية بحسب القانون الدولي، وتقوض إمكانية حل الدولتين واحتمالات السلام الدائم".

عدة دول، بينها فرنسا وألمانيا، هولندا، وبلجيكا، عبرت وفي بيانات منفصلة، عن إدانتها للقرارات الأخيرة للسلطات الإسرائيلية لبناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية في مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الحكومة الفرنسية قالت في بيان، الخميس، ١٠/٢٠، بأن استمرار سياسة الاستيطان، والتي تأكدت عبر هذه المشروعات الجديدة، من شأنها تأجيج التوترات على الأرض والإضرار بأفاق تحقيق سلام دائم وعادل قائم على حل الدولتين، مذكرة بعدم شرعية الاستيطان وفق لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٣٤؛ مشيرة لبلوغ الأنشطة الاستيطانية مستوى غير مسبوق منذ مطلع العام، حيث تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع ما يحمله ذلك من إشارة سلبية جدا لا يمكنها سوى الإضرار بالثقة المطلوب توافرها بين الأطراف، وهو ذكر به الرئيس إيمانويل ماكرون في تموز الماضي، بحسب البيان.

المتحدثة باسم الخارجية الألمانية، قالت، الخميس، ١٠/١٩، بأن اتخاذ سلطات الاحتلال الإسرائيلي هذا الأسبوع خطوات للتخطيط لبناء ما يقرب من ٣ آلاف وحدة سكنية إضافية في الضفة الغربية يتعارض مع القرارات الدولية، ويؤثر سلباً على جهود استئناف عملية مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مضيفاً أن الحكومة الألمانية تنتهز الفرصة لتؤكد من جديد أنها لن تعترف إلا بتلك التغييرات التي تتم في إطار حدود ٤ حزيران، ١٩٦٧، بما فيها القدس، التي اتفق جميع الأطراف عليها عن طريق المفاوضات، متابعاً بيان بناء المستوطنات المخالف للقانون الدولي ليس العقبة الوحيدة أمام حل الدولتين، ولكن كل وحدة سكنية جديدة تكرر واقع الدولة الواحدة، الذي يُحرم فيه الفلسطينيون من الممارسة الكاملة لحقوقهم السياسية.

إدوين صامويل، المتحدث باسم رئيسة الوزراء البريطانية، أدان سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكداً أن الحل لتسوية الصراع هو حل الدولتين.

بابا الفاتيكان، فرنسيس، أكد، الاثنين، ١٠/٢٣، خلال استقباله بطريرك القدس للروم الأرثوذكس ثيوفيلوس الثالث، في حاضرة الفاتيكان بـ "إن المدينة المقدسة التي يجب الدفاع عن وضعها القائم وحمايته، ينبغي أن تكون مكاناً يستطيع الجميع العيش فيه معاً بسلام، وإلا ستتواصل دوامة الآلام التي لا تنتهي للجميع".

وأكد الطرفان على البيان المشترك للبطاركة ورؤساء الكنائس في القدس والذي صدر في أيلول الماضي، والرافض للمحاولات الإسرائيلية لمصادرة أراضي الكنائس وتغيير الوضع القائم ومصادرة وبناء الجدار الفاصل على أراضي وادي الكريمران المصادرة والتي تعود ملكيتها الى ٥٨ عائلة فلسطينية مسيحية.

اليونسكو: إجراءات وقوانين الاحتلال في القدس باطلة وغير قانونية:

بالتوافق، تبنى المجلس التنفيذي لليونسكو، في دورته الـ ٢٠٢، مشروع قرار لأول مرة منذ عدة أعوام، مقدم من رئيسه، يُبقي بند القدس على جدول أعماله.

جاء التوافق على نص القرار وملحقه كثمرة للتنسيق الأردني - الفلسطيني والعربي المشترك في أروقة اليونسكو، كما يمثل القرار إجماعاً دولياً على تثبيت كافة مشاريع القرارات السابقة الوارد ذكرها بمتن الملحق بنص القرار والتي تتضمن عدداً من العناصر، أبرزها: "إعتبار جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، "القوة المحتلة"، والتي تغير أو ترمي إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها القانوني، ولا سيما "القانون الأساس" الذي سنته إسرائيل بشأن القدس، إنما هي تدابير وإجراءات باطلة ويجب إلغاؤها فوراً.

ومن العناصر كذلك "المحافظة على اعتماد تسمية المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف كترادفتين"، "وعدم استخدام أية تسمية خاطئة، واعتبار تلة وباب المغاربة جزءاً لا يتجزأ" من الموقع الشريف، و"أن الأوقاف الإسلامية الأردنية هي صاحبة الحق القانوني في

صيانة وترميم المكان كما هو الحال في ما يخص كامل المسجد الأقصى / الحرم الشريف"، و"أن الحائط الغربي للأقصى جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك"، وأن "المسجد الأقصى / الحرم الشريف مكان عبادة خاص بالمسلمين، وأي تغيير على هذه الصفة يعتبر انتهاكاً للوضع التاريخي القائم قبل العام ١٩٦٧".

ج. الموقف الأمريكي:

في مقابلة مع شبكة "تي بي ان" الأمريكية، السبت، ١٠/٧، قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إن البيت الأبيض يعمل على خطة سلام [فلسطينية - إسرائيلية].

لكن وعلى الرغم من جعله ما وصفه بـ "الاتفاق المثالي" بنداً رئيسياً في سياسته الخارجية، إلا أنه لم يبد ثقة قوية خلال المقابلة بأن ذلك سيؤدي إلى سلام فعلي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، معبراً عن اعتقاده بأن السلام بينهما من شأنه أن يؤدي إلى سلام إقليمي أوسع، و"الذي يجب أن يحدث".

وبحسب ما قاله مسؤول في البيت الأبيض لمجلة "بوليتيكو" الأمريكية، الأحد، ١٠/٢٩، قام كبير مستشاري الرئيس ترامب لشؤون الشرق الأوسط، جاريد كوشنر - رفقة نائبة مستشار الأمن القومي للشؤون الإستراتيجية، دينا باول، ومبعوث الرئيس للشرق الأوسط، جيسون غرينبلات -، بزيارة إلى السعودية في إطار جهود أمريكية لإحياء محادثات السلام في الشرق الأوسط.

وطبقاً للمجلة، قام كوشنر أيضاً، خلال زيارته التي استمرت لـ ٤ أيام إلى المنطقة، بزيارات قصيرة إلى إسرائيل والأردن ومصر.

البيت الأبيض من جهته رفض إعطاء مزيد من التفاصيل حول الزيارة، مكتفياً بالقول في بيان بأن كوشنر وباول وجرينبلات "عادوا مؤخراً من السعودية"، وأن كوشنر على "اتصال دائم" مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وقادة آخرين في المنطقة.

جرينبلات، والسفير الأمريكي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، التقيا برئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الأحد، ١٠/٢٩، في إطار جهود إدارة ترامب لإستئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ فيما نقلت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" الإسرائيلية عن مسؤول أمريكي كبير قوله بأن الاجتماع كان "مراجعة عامة لمحادثات السلام".

وفيما يتصل باتفاق المصالحة الفلسطينية، قال غرينبلات، بأن "الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد من جديد أهمية التقيد بمبادئ اللجنة الرباعية الدولية بأن أي حكومة فلسطينية يجب أن تلتزم التزاماً لا لبس فيه بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة الموقعة بين الطرفين بما في ذلك نزع سلاح" ما أسماهم بـ "الإرهابيين والالتزام بالمفاوضات السلمية"، وأنه و"إذا كانت حركة حماس معنية بأي دور في حكومة فلسطينية، فيجب عليها أن تقبل هذه المتطلبات الأساسية".

في تعليقه على مصادقة حكومة الاحتلال الإسرائيلي على بناء ١٢٩٢ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، الثلاثاء، ١٠/١٧، إكتفى متحدث باسم البيت الأبيض بالقول بأن "الرئيس ترامب أعرب علناً وفي جلسات خاصة عن مخاوفه بشأن المستوطنات، والإدارة وضحت بأن النشاط الإستيطاني غير المقيد لا يفيد في دفع آفاق السلام قدماً"، ولو أنها وفي الوقت نفسه تقرر "بأن مطالب سابقة لتجميد البناء الإستيطاني لم تساعدة بالدفع بمحادثات السلام".

صحيفة "تايمز اوف اسرائيل" الاسرائيلية نقلت عن مسؤول أمريكي رفيع إنتقاده مشروع قانون اسرائيلي يسعى لشمول عدة مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة في حدود بلدية القدس [فيما يسمى بـ "القدس الكبرى"]، بقوله: "يمكن القول بأن الولايات المتحدة لا تشجع الخطوات التي تعتقد بأنها ستصرف نظر الأطراف عن التركيز على دفع مفاوضات السلام. حيث اعتبرت الإدارة مشروع قانون توسيع القدس خطوة كذلك".

التصريح جاء بعد ساعات من قول رئيس الإئتلاف الاسرائيلي الحاكم، دفيد بيتان ("ليكود") لإذاعة الجيش الاسرائيلي، بأن التصويت الذي كان مقرراً في اللجنة الوزراية للتشريع، الأحد، ١٠/٢٩، حول مشروع قانون "القدس الكبرى"، تأجل بسبب "ضغوطات أمريكية تدعي أن هذا بمثابة ضم".

ثانياً: إنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بأدناه عرض لأبرز هذه الإنتهاكات، خلال الفترة موضع التقرير، تشرين أول، ٢٠١٧:

أ. شهداء وجرحى:

تسببت الأنشطة العدوانية لقوات الاحتلال الاسرائيلي، خلال الفترة موضع التقرير، بارتقاء ٨ مواطنين فلسطينيين شهداء، هم:

* الشاب محمد موسى (٢٦ عاماً)، جراء استهدافها مركبة كان يقودها، الثلاثاء، ١٠/٣١، على حاجز عسكري إحتلالي مفاجيء قرب مستوطنة "حلميش"، إلى جانب إصابة شقيقته التي كانت برفقته بجروح.

* ٧ شبان من المجموعات الفلسطينية المسلحة، وإصابة ١٤ آخرين، ٣ منهم إصابتهم خطرة، جراء تفجير قوات الاحتلال نفقا شرق مدينة خان يونس، هم: حسام السميري، محمد الاغا، أحمد ابو عرمانة، عمر الفليت، مصباح شبير، عرفات مرشد، وحسن حسنين.

جيش الاحتلال يُوبخ ضابطين إسرائيليين على قتلها مواطنا فلسطينيا:

واقعة التصفية الميدانية الاحتلالية للشهيد محمد موسى، جاءت لتؤكد ومن جديد الاتهامات التي يقدمها الجانب الفلسطيني، ومعه كثير من المنظمات الحقوقية المهتمة، حتى الاسرائيلية منها، بأن كثيراً من الروايات التي يسوقها الاحتلال لتبرير تصفيته لعدد من المواطنين الفلسطينيين، بتهم من قبيل حوادث الهجوم بالدهس أو الطعن وما شابه، إنما هي مفبركة، واستخدام مفرط للقوة.

ابن عم الشهيد محمد موسى، أكد بأن الشهيد تفاجئ واخته المصابة بالحاجز العسكري الاحتلال ولم ينتبها لاشارة التوقف عليه، مما أدى إلى اطلاق جنود الاحتلال الرصاص نحوهما.

قوات الاحتلال أجرت تحقيقاً بالحادثة، انتهى الى اصدار توبيخ لنانب قائد كتيبة وإبعاد قائد فرقة الجنود الذين كانوا على الحاجز من منصبه، الإثنين، ١١/٢٢، بسبب ما اسمته بتصرف "غير مهني" خلال الحادث، في ما يبدو كسوء فهم وقع في نقطة التفتيش المؤقتة.

في حديث لها مع الصحافيين بعد إطلاق النار، نفت لطيفة أن يكون جنود الاحتلال وجهوا لها ولشقيقها أوامر بالتوقف، قائلة: "كان هناك جنديان وراء حواجز اسمنتية في الشارع. فجأة بدأ بإطلاق النار علينا من دون أي تحذير".

جرحى:

أنشطة الاحتلال الاسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، أدت لجرح ٦١ مواطنا فلسطينيا، بحسب "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، ٣٦ منهم في الضفة الغربية و ٢٥ في قطاع غزة المحتلين - بينهم ١٢ طفلا ومواطنة.

إصابات بعض منه هؤلاء كانت خطيرة، كما بالنسبة للفتى محمد شحادة (١٦ عاماً)، من سكان بلدة العيسوية، وسط القدس المحتلة، الذي تعرض ومن مسافة قريبة لرصاصة مطاطية إحتلالية في ظهره، الإثنين، ١١/١٦، أفضت لإستنصال طحاله وإضرار برنته.

ب. أسرى ومعتقلين:

بحسب "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، إعتقل الاحتلال خلال الفترة ٥٠٨ مواطنا فلسطينياً [٤٩٦ في الضفة و١٢ في القطاع]، بينهم ٥١ طفلاً، ٦ مواطنات، ٦ طلاب جامعيين، صحفي واحد، و٤ عسكريين.

بحسب التقرير، تصدرت القدس المحافظات الفلسطينية في عدد المعتقلين، بواقع ١٣٠ معتقلاً، جنين ٧٥، رام الله ٦٩، الخليل ٦٩، بيت لحم ٤٣، نابلس ٣٥، قلقيلية ٣١، طولكرم ٢٧، قطاع غزة ١٢، أريحا ١٠، سلفيت ٨، وطوباس ١.

بالتراشق، واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها للحقوق الأساسية التي كفلتها القوانين والتشريعات الدولية والانسانية للاسرى والمعتقلين الفلسطينيين، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكوميات، إلى جانب تلك الأحكام المغلظة التي دأبت على إصدارها بحق بعض منهم، حتى لمجرد تعليق على واحد من مواقع التواصل الاجتماعي، كان سيفسره الاحتلال تحريضاً ضده، كما في:

* قرار محكمة مركزية إحتلالية، بالسجن الفعلي ١٧ عاماً وغرامة ٨٠ ألف شيفل بحق الأسير المقدسي، طارق الدويك (٢٤ عاماً)، بادعاء تنفيذه عملية طعن أسفرت عن إصابة ٣ مستوطنين.

* إعتقال شرطة الاحتلال، الفتى المقدسي، محمد محمود، بشبهة إلقاء حجارة وزجاجات حارقة باتجاه قوات الاحتلال، بالتراشق مع تعرضها له بالضرب والتكيل خلال توقيفه في مركز تحقيق "المسكوبية"، ما تطلب نقله الى مشفى عين كارم لتلقي العلاج، ومن ثم إعادته للمركز المذكور.

* إصدار الاحتلال ٤٠ أمر إعتقال إداري بحق عدد من الأسرى، لمدد تتراوح بين ٣ و٦ شهور قابلة للتجديد عدة مرات، وذلك خلال الفترة من بداية تشرين أول، وحتى الخامس عشر منه، بينها، بحسب "نادي الأسير"، ١٦ أمراً صدرت بحق أسرى أمضوا شهراً وسنوات قيد هذا الاعتقال.

* فرض إدارة سجن "نفحه" عقوبة العزل على الأسير يزن الشراوي (٢٣ عاماً) لـ ٣ أسابيع؛ على خلفية احتجاجه على عملية التفتيش المذلة لأهالي الأسرى وخاصة النساء، خلال زيارتهن لاسراهن، بإجبار بعضهن على خلع ملابسهن.

* تيرئة محكمة إحتلالية، الفتى المقدسي، مصعب محيسن (١٤ عاماً)، من التهم الموجهة ضده، ولكن ليس قبل قضائه ٦ أشهر بين الحبسين المنزلي والفعلي، بتهم "إلقاء الحجارة" ضد الاحتلال، وذلك لعدم توفر الأدلة ضده.

* إعتقال قوات الاحتلال، الشابين أدهم القادري (١٨ عاماً)، وهادي خمابسة (٢١ عاماً)، لدى تواجدهما على الشارع الالتفافي، شرق مدينة جنين، ولكن ليس قبل الاعتداء عليهما بالضرب.

* قرار محكمة إحتلالية، بالسجن الفعلي ١٦ عاماً للأسير المقدسي، بهاء عويسات، بتهمة تنفيذ عملية طعن خلال العام ٢٠١٥.

* ما أفاد به "نادي الأسير" الفلسطيني، من معاناة الأسيرة غدير الأطرش (٢٦ عاماً، والأم لثلاث بنات)، من حالة نفسية صعبة، تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وتعرضها برغم ذلك للاعتداء

بالضرب ولعدة مرات، من قبل سجانين الاحتلال، فيما ترفض ادارة سجن الاحتلال تحويلها لمستشفى خاص، لتقديم العلاج المناسب لها.

* قرار محكمة الاحتلال في معسكر "سالم"، بالسجن عامين ونصف وغرامة مالية الف شيكل للفتى مجاهد عمارنة (١٦ عاما)؛ بذرائع أمنية. علما بأن والده معتقل إداري وأمضى سنوات طويلة في سجون الاحتلال وهو ضريح.

* ما أفادت به "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" الفلسطينية، السبت، ١٠/٢٨، من ظروف حياتية صعبة ومعقدة يعيشها الأسير بلال ذياب، الذي يواصل إضرابه المفتوح عن الطعام لليوم الحادي عشر على التوالي؛ احتجاجا على اعتقاله الإداري؛ بما فيها نقله من سجن النقب إلى زنازين عسقلان، الضيقة جدا، وتجرّده من أي ملابس سوى التي يرتديها، حيث لا يوجد فيها سوى بطانية واحدة، والرطوبة فيها عالية، إضافة إلى انتشار الأوساخ والحشرات.

مشروع قانون في الكنيست يقضي بفرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين مدانين:

في السياق، قالت صحيفة "إسرائيل هيوم"، الثلاثاء، ١٠/٣١، أن اللجنة القانونية في الكنيست، ستناقش قريبا مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على منفذي عمليات فلسطينيين.

وبحسب الصحيفة، فإن عضو الكنيست، روبرت اليطوف، رئيس كتلة حزب "إسرائيل بيتنا"، الذي يتزعمه وزير الدفاع، أفيغدور ليبرمان، هو الذي يقف وراء مشروع القانون.

كان جرى طرح مشروع القانون هذا في الهيئة العامة للكنيست، في العام ٢٠١٥، إلا أنه لم يؤيده سوى الحزب المذكور، بينما عارضته جميع الأحزاب، وكذلك رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

بادر الحزب إلى طرح مشروع القانون مجددا في أعقاب عملية الطعن التي وقعت في مستوطنة "حلميش"، في تموز الماضي، وتعلت أصوات مؤخرا، بينها نتنياهو، تدعو إلى فرض عقوبة الإعدام على منفذي عمليات مدانين، وذلك على إثر بقاء منفذ هذه العملية على قيد الحياة [الشاب عمر العبد، من قرية كوبر، رام الله].

وقدم اليطوف مشروع القانون مجددا، الاثنين، ١٠/٣٠. وبحسب الصحيفة، فإنه تم وضعه في مسار سريع للتصويت عليه في اللجنة الوزارية للتشريع، حيث يأمل الحزب التصويت عليه الأسبوع المقبل.

وينص مشروع القانون على أنه وفي حال إدانة منفذ عملية فلسطيني من سكان الضفة الغربية المحتلة بالقتل، فإنه يكون بإمكان وزير الدفاع أن يأمر المحكمة العسكرية فرض عقوبة الإعدام وألا يكون ذلك مشروطا بإجماع القضاة وإنما بأغلبية عادية فقط، من دون وجود إمكانية لتخفيف قرار الحكم.

ويسمح القانون الإسرائيلي الحالي بفرض هذه العقوبة فقط في حال طلبت ذلك النيابة العامة العسكرية، وفي حال صادق على ذلك جميع القضاة في الهيئة القضائية العسكرية.

وبين أهداف طرح مشروع قانون فرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين، هو منع تحريرهم من خلال صفقة تبادل أسرى.

ت. إقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، تشرين اول، ٢٠١٧، اقتحاماتها المعهودة لتجمعات سكنية فلسطينية في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ناهزت ألد ٥٥٧ إقتحاما [طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية]، تصدرتها الخليل بواقع ٨٣ إقتحاما، جنين ٨٢، رام الله ٦٥، بيت لحم ٦٥، طولكرم ٦٠، القدس ٥٦، نابلس ٥٦، قلقيلية ٢٦، اريحا ٢٥، سلفيت ١٩، طوباس ١٣، وقطاع غزة ٧ إقتحامات؛ مع ما يرافقها عادة من جملة انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني، بما فيه بالاعتداء على ممتلكاته، العامة والخاصة على حد سواء، وانتهاك لحرماته وترويعه، وبخاصة في صفوف النساء والأطفال، بتذكر تعمد هذه القوات تنفيذ عديد منها فجراً؛ **كما في:**

* إقتحامها، الأحد، ١٠/١، مخيم الدهيشة، جنوب بيت لحم، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمة ضدهم الغاز المسيل للدموع، ما أدى لاختناق عديد منهم.

* إقتحامها، مساء الإثنين، ١٠/٢، مخيم شعفاط، شمال القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات عنيفة مع المواطنين إمتدت حتى ساعات متأخرة، أصيب خلالها طفل برصاصة مطاطية بعينه، وشابين برصاص حي بقدميهما، فضلاً عن إصابة عشرات المواطنين بالاختناق، بسبب من إطلاقها الكثيف والعشوائي لقنابل الصوت والغاز السامة في المنطقة.

* عدة إقتحامات قامت بها لمنطقة الظهر القريبة من مستوطنة "كرمي تسور"، جنوب بلدة بيت امر، شمال الخليل، بما فيه تلك التي وقعت يوم الثلاثاء، ١٠/٣، واعتلت خلالها أسطح عدد من منازلها، ما أدى لاندلاع مواجهات أصيب خلالها ٣ فتية بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط في أقدامهم، وعشرات المواطنين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع.

* إقتحامات شبه يومية قامت بها لبلدة العيسوية، وسط القدس المحتلة، بما فيها تلك التي حدثت، الإثنين، ١٠/١٦، ودخولها في مواجهات عنيفة مع الأهالي، استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل، مستخدمة ضد قنابل الصوت والاعيرة المطاطية، أدت لإصابة ١٠ من طلبة المدارس ممن تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦ عاماً، إلى جانب إصابة العشرات من زملائهم بحالة من الذعر والهلع بسبب الإقتحام الكبير لشارع المدارس بالتزامن مع خروج الطلبة من مدارسهم.

* إقتحامها، فجر الجمعة، ١٠/٦، بلدة بيت فجار، قرب بيت لحم، وتنفيذها عمليات تفتيش، بينها منزل المواطن شاهر ديرية، وتسببها بتخريب بعض مقتنياته.

* إصابة عشرات المواطنين بحالات اختناق، جراء مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال على مفرق مدرسة طارق بن زياد قرب الحرم الإبراهيمي في المنطقة الجنوبية من مدينة الخليل، ليلة، الإثنين، ١٠/٩، جراء استنشاقهم الغاز السام، بالتزامن مع وصول أعداد كبيرة من المستوطنين للموقع الشريف للاحتفال بما يسمى عيد "العرش" لدى اليهود.

* إصابة شاب بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، خلال مواجهات فجر الأربعاء، ١٠/١١، بين عشرات الشبان وقوات الاحتلال، عقب إقتحام منات المستوطنين "مقام يوسف"، شرق مدينة نابلس، لأداء طقوس دينية.

* إصابة عشرات المواطنين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، الأحد، ١٥/١٠، خلال المواجهات التي اندلعت بين المواطنين وقوات الاحتلال في قرية رمانة، غرب جنين.

* اقتحام قوات الاحتلال، الإثنين، ١٦/١٠، مدخل مخيم قلنديا، شمال القدس المحتلة، ومداهمتها منازل ومحال تجارية [منها منزل المواطن زياد عفانة، بعد أن حطموا أقفال أبوابه، ومحلا تجارياً يملكه لبيع ألعاب الأطفال]، ودخولها في مواجهات مع الأهالي، مستخدمة ضدهم، وقريباً من إحدى مدارس الإناث التابعة للأونروا، وابتداءً من الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع، ما أحدث حالة هلع في صفوف الطالبات.

* إقتحامها، ليلة الخميس، ١٩/١٠، بلدة كفل حارس، شمال سلفيت؛ لتوفير الحماية لمجموعة كبيرة من المستوطنين ممن حضروا لأداء طقوس دينية تلمودية في مقامات تاريخية تقع وسط البلدة، بزعم أنها تعود لرموز يهودية.

* اقتحامها، فجر الجمعة، ٢٠/١٠، بلدي سلواد والمزرعة الشرقية، شرق رام الله.

* إصابة عشرات المواطنين، السبت، ٢١/١٠، بحالات اختناق، خلال مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال في منطقتي الحريقة وجبل جوهر بمدينة الخليل، استخدمت خلالها ضدهم قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع.

* اقتحام قوات الاحتلال، الأربعاء، ٢٥/١٠، شارع المدارس ومحيط مباني جامعة القدس في بلدة أبو ديس، جنوب شرق القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات مع الشبان الفلسطينيين، مستخدمة ضدهم وبكثافة قنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع.

* اقتحامها، الأربعاء، ٢٥/١٠، ضاحية السلام ببلدة عناتا، شمال شرق القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات عنيفة مع المواطنين.

ث. انتهاكات ضد المقدسات:

واصل الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، تشرين أول، ٢٠١٧، انتهاكاته الممنهجة ضد المقدسات في القدس المحتلة، وفي مقدمتها الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، ومنها ذلك الصادرة مؤخراً عن المجلس التنفيذي لليونسكو، أرفع هيئة ثقافية عالمية، والتي أكدت إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به، أبرزها:

* اقتحامات إحتلالية مكثفة للموقع الشريف، بحماية معززة من قوات الاحتلال، في سياق احتفالات المستوطنين اليهود بما يُسمى بعيد "العرش"، ناهزت [بحسب تقديرات "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" المقدسي] الـ ٣٩٨٣ مستوطناً - مقارنة بنحو ٢١١٤ مستوطناً، في أيلول الماضي، رغم ما شهده الأخير أيضاً من احتفالات اليهود بما يُسمى بعيد "رأس السنة" العبرية و"يوم الغفران".

هذا التزايد في أعداد المستوطنين اليهود من مقتحمي الموقع الشريف، كان من القوة أنه دفع بالناشط في مجال الدعوة لاقتحامات يهودية مكثفة للموقع الشريف وحتى أداء الصلاة اليهودية فيه، الحاخام المتطرف وعضو الكنيست عن "الليكود"، يهودا غليك، للتفاخر بأن

٢٢٦٥ يهودياً زاروا الحرم القدسي خلال ما يسمى بـ "عيد العرش" المذكور، والذي استمر لاسبوع - مقارنة بـ ١٦١١ مستوطناً خلال العام الماضي، ٢٠١٦، أي بارتفاع نسبته ٤٠%.

* تعمد العديد من هؤلاء المستوطنين أداء طقوس وصلوات دينية يهودية في الموقع الشريف، سواء في باحاته أو في محيطه، كما في إلقاء أحدهم بنفسه على الأرض، الأحد، ١٠/١، عند باب الرحمة؛ وأداء الحاخام المتطرف، يهودا غليك، صلوات تلمودية بلباس المتزمتين اليهود أمام الأقصى المبارك، من جهة باب القطانين، الأحد، ١٠/٨.

* مواصلة الاحتلال التضييق على رواد الموقع الشريف من المسلمين، بما فيه تكثيفه، وكعادته، وخاصة خلال احتفالات اليهود بما يُسمى بـ "عيد العرش" اليهودي، والتي استمرت لاسبوع، من إجراءاته المشددة في المدينة المحتلة، بنصبه متاريس، وحواجز عسكرية على بوابات البلدة القديمة، والأقصى المبارك، وتسيير دوريات راجلة في القدس القديمة، وأخرى محمولة، وخيالة في الشوارع والطرق المتاخمة، والمحاذية لسور القدس التاريخي؛ وحجزه مئات من البطاقات الشخصية العائدة لهم لدى دخولهم المسجد الأقصى.

* ما كشفت عنه القناة الاسرائيلية السابعة من توجه شرطة الاحتلال، لمنع الأطفال الفلسطينيين من اللعب في باحات الأقصى المبارك، زاعمة [القناة] وجود قرار سابق بالخصوص صادر عن محكمة الإحتلال العليا، كونهم "ينتهكون حرمة".

* معاودة المستوطنة المتطرفة، دوف موريس، إقتحام الأقصى المبارك، الأربعاء، ١٠/١١، وذلك بعد منع لها من ذلك استمر لعامين، وذلك على خلفية شتمها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أمام أحد أبوابه، تموز، ٢٠١٥. ظهر مع المتطرفة رئيس ما يُسمى بـ "منظمة العودة إلى جبل الهيكل"، المتطرف رفائيل موريس.

* منع قوات الاحتلال، الأربعاء، ١٠/١١، دخول عدد من طلبة مدارس مقدسية الى الأقصى المبارك، بحجة وضع علم فلسطين على ملابسهم الكشفية.

* منح رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، تصريحاً خاصاً للحاخام المتطرف، عضو الكنيست، يهودا غليك، لاقتحام الحرم القدسي الشريف رفقة ابنه شلومو، لمباركة الأخير قبل زواجه؛ وظهوره لاحقاً، في تغريدة، مع صور من الاقتحام، يصف فيها موافقة نتنياهو بأنها "هدية رائعة لزوج" ابنه "و"بادرة انسانية هامة بالنسبة لي"، على حد تعبيره.

وغليك متطرف يهودي بارز يدعو لاقتحامات يهودية مكثفة للموقع الشريف وأداء صلواتهم فيه؛ رغم ما تقوله إسرائيل بأن هناك اتفاقاً أبرمته مع إدارة الاوقاف الاسلامية بعد احتلالها للقدس الشرقية عام ١٩٦٧، بأن يُسمح لليهود بزيارته، ولكن محظور عليهم الصلاة هناك.

اللافت أكثر أن يأتي السماح لغليك ليس فقط باقتحام الموقع الشريف وإنما الاحتفاء بزواج نجله فيه؛ رغم قرار سابق لنتنياهو، اتخذه مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية نهاية العام ٢٠١٥، بمنع كبار السياسة الاسرائيليين، ومنهم بداهة أعضاء الكنيست، من اقتحام الموقع الشريف، لما يثيرونه فيه من توترات واضطرابات عنيفة.

المثير أيضاً أن يأتي هذا بينما هاهو وزير الأمن الداخلي للاحتلال، جلعاد اردان، يتقدم بشكوى الى ما تسمى بلجنة الاخلاق في الكنيست، ضد عضو الكنيست، احمد الطيبي، لزيارته الحرم القدسي الشريف، بالزعم بأن ذلك تهديد للامن القومي [الاسرائيلي] عبر زيارة الموقع "باسلوب علني وظاهر" في "فترة حساسة ومتوترة" على حد تعبيره.

* مواصلة قوات الاحتلال، ولليوم الثاني على التوالي، الثلاثاء، ١٠/١٠، إغلاق الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل المحتلة بوجه المسلمين، فيما وفرت الحماية لأكثر من ٢٠ ألف مستوطن يهودي وصلوا الموقع الشريف، بهدف إقامة طقوس، لمناسبة ما يسمى بـ "عيد العرش".

وتتعمد قوات الاحتلال إغلاق الحرم الشريف لمدة ١٠ أيام في السنة، وذلك بموجب ما تسمى بقرارات لجنة "شمغار" الإسرائيلية، التي تشكلت عقب مجزرة الحرم في شباط، ١٩٩٤، والتي قسمته بين المسلمين واليهود، ووضعت جدولاً بإغلاقه أمام المسلمين في الأعياد اليهودية.

ج. حواجز عسكرية مفاجئة، حصار وإغلاقات:

واصل الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، تشرين أول، ٢٠١٧، تضييقاته المعهودة على تنقلات المواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم؛ بما فيه:

١. إقامته ٣٩٧ حاجزا عسكريا مفاجئا في الاراضي الفلسطينية المحتلة [تقديرات "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية]، تصدرتها رام الله بواقع ٧٥ حاجزا، بيت لحم ٧٢، الخليل ٦٤، قلقيلية ٥٨، سلفيت ٣٤، نابلس ٣٢، جنين ١٨، اريحا ١٢، طولكرم ٦، وطوباس ٢؛ مع ما يرافقها وكالعادة من انتهاك لحقوق الانسان الفلسطيني، درجة أن تصبح مغامرة محفوفة بالمخاطر المميتة بالنسبة لمن يضطره حظه للمرور بواحد منها، مع تلك الحجج الجاهزة بأنه / أنها كانت في سبيلها لمهاجمة الاحتلال، كما هو الحال في واقعة الاستشهاد المشار اليها باعلاه المتعلقة بالشاب محمد عبدالله موسى على حاجز عسكري مفاجيء، قرب مستوطنة "حلميش".

٢. فرضه سلسلة من الاغلاقات في مجمل الاراضي الفلسطينية المحتلة، منها:

* مصادقة وزير دفاع الاحتلال، أفيغدور ليبرمان، على خطة إحتلالية استثنائية لفرض طوق أمني على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لمدة ١١ يوما خلال فترة ما يسمى بـ "عيد العرش" اليهودي.

صحيح أن إسرائيل قامت في الماضي بفرض طوق أمني على الضفة الغربية وغزة ولكن فقط في بداية ونهاية الأعياد اليهودية، وليس طوال فترة العيد، كما فعلت خلال ما يُسمى بـ "عيد العرش" هذا، كما توضح صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" الاسرائيلية.

* إغلاق قوات الاحتلال، الثلاثاء، ١٠/٣، منطقة "عقبة السرايا" في القدس القديمة، والقريبة من الأقصى المبارك من جهة باب الناظر، ومحاصرتها مدرسة دار الأيتام فيها.

* إغلاقها ولبضع ساعات، صباح الجمعة، ١٠/٦، غالبية الطرق التي تصل بين مدينتي رام الله ونابلس، بالإضافة إلى حاجز زعتره، وذلك لتأمين ماراثون ينظمه المستوطنون هناك، ما أجبر المواطنين على سلوك طرق التفافية، تتسم بالوعورة والمسافة الأطول.

* إغلاقها، السبت، ١٠/٧، مداخل بلدة عزون، شرق قلقيلية، مانعة الدخول أو الخروج منها إلا بعد تفتيش دقيق للمواطنين والمركبات.

* مواصلتها، الثلاثاء، ١٠/١٠، ولليوم الثاني على التوالي، إغلاق الطريق المؤدية إلى السوق المركزية في مدينة الخليل (شارع بئر السبع)، بحجة السماح للمستوطنين بزيارة موقع أثري، يزعمون بأنه قبر لرمز يهودي.

* إغلاقها، الأربعاء، ١٠/١١، طرقات وشوارع رئيسية في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، لصالح تدفق المستوطنين باتجاه باحة حائط البراق، في سياق احتفالاتهم في اليوم الأخير مما يُسمى بـ "عيد العرش".

* إغلاقها، ليلة السبت، ١٠/١٤، حاجز قرية بيت اكسا، شمال غرب القدس المحتلة.

* إغلاقها، السبت، ١٠/١٤، الطريق الفرعية، التي تربط بلدة بيت عوا مع بلدات وقرى جنوب غرب الخليل.

* إغلاقها، السبت، ١٠/١٤، مداخل بلدة عزون، شرق قلقيلية، مانعة المواطنين من دخولها أو الخروج منها، معتدية على كل من تواجد منهم هناك، مجبرة إياهم على العودة من حيث اتوا، فيما كانت دوريات إحتلالية تجوب شوارع وأزقة البلدة وتتكلم بكل من يتواجد فيها.

* إغلاقها، الأحد، ١٠/٢٢، المدخل الرئيسي لمخيم الفوار، جنوب الخليل، مانعة حركة تنقل المواطنين بالمركبات، معرقة تنقل الطواقم الطبية العاملة في المخيم لمعالجة مشكلة تلوث مياه الشرب فيه.

* نصبها، الأحد، ١٠/٢٢، بوابة حديدية على مدخل النفق المار تحت جدار الفصل العنصري، في قرية الولجة، شمال غرب بيت لحم؛ مع ما يعنيه من حرمان المزارعين من الوصول لأراضيهم التي تقدر بألاف الدونمات، حيث لن يسمح لهم بقطع ثمار الزيتون منها إلا من خلال تصريح خاص من قبل جيش الاحتلال.

٣. مواصلته حصاره الخانق لقطاع غزة، والذي يفرضه عليه منذ العام ٢٠٠٦، بما فيه بإغلاقه المؤقت أو الدائم لمعابره معه، وذلك على النحو التالي [معطيات "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية]:

* معبر بيت حانون / ايريز، والذي فُتح لـ ٢٥ يوماً لمرور حالات إنسانية وأجانب.

* معبر الشجاعية / نحال عوز، والمُغلق كلياً وبشكل أحادي من قبل الجانب الإسرائيلي، منذ كانون ثان، ٢٠١٠.

* معبر المنطار / كارني،، والمُغلق وبشكل أحادي الجانب من قبل الجانب الإسرائيلي، منذ شباط، ٢٠١١.

* معبر كرم ابو سالم، والذي فُتح لـ ٢١ يوماً لإدخال أغذية ومساعدات إنسانية وأعلاف وكمية من غاز الطهي والاسمنت والحديد لصالح مشاريع وكالة الغوث وتلك الممولة دولياً.

* معبر صوفا الذي بقي مغلقاً طيلة الشهر.

ج. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

واصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير، مصادرته، تدميره، وإعتدائه على ممتلكات فلسطينية، خاصة وعامة على حد سواء، وبخاصة في القدس المحتلة والمناطق المصنفة "ج"، التي تشكل نحو ٦٠% من الضفة الغربية المحتلة، وتخضع، بحسب اتفاقات اوسلو المؤقتة، لسيطرة أمنية وادارية احتلالية، أبرزها:

* مصادرة قوات الاحتلال، الاثنين، ١٠/٢، جرافة كانت تعمل على شق شارع في بلدة سبسطية، شمال غرب نابلس، بحجة عملها في منطقة "ج".

* استيلائها، الثلاثاء، ١٠/٣، على معدات بناء لبركس سكني، في خلة مكحول، في الأغوار الشمالية، يعود إلى المواطن يوسف بشارت.

* رفض محكمة الاحتلال العليا، طلبات ترخيص خيم سكنية، تقدمت بها ٢٧ عائلة في مناطق حمصة، مكحول، والفارسية من الاغوار الشمالية، ما يجعلها عرضة للهدم في أي وقت.

* مهاجمة قوات الاحتلال، السبت، ١٠/٧، تجمع أبو النوار البدوي، شرق القدس المحتلة، وخلعها أبواب المدرسة المنشأة حديثاً، إلى جانب استيلائها على أدوات بناء؛ فيما تشير مصادر محلية إلى وجود قرار احترازي صادر عن قضاء الإحتلالي بعدم هدم المدرسة.

ويندرج استهداف الاحتلال هذا التجمع وغيره من التجمعات السكنية الفلسطينية الواقعة في هذه المنطقة من شرق القدس المحتلة، المعروفة بـ "إيه ١"، في سياق مساعيه المتواصلة والحثيثة لإفراغها من سكانها الفلسطينيين، ومن ثم شحنها بالمستوطنين، لتحقيق تواصل استيطاني بين المدينة المحتلة ومستوطنة "معاليه ادوميم"، شرق القدس المحتلة، والمنهكة المؤسسة الاسرائيلية الآن لضمها لما يسمى بـ "القدس الكبرى".

* مدهمتها عددا من المنازل في بلدة يطا، جنوب الخليل، بينها منزل المواطن تيسير ربيعي، قبل أن تعتقل زوجته خديجة (٣٠ عاما)، وتستولي على ٣٠ ألف شيقل من المنزل.

* توغل محدود لجرافات إحتلالية، الثلاثاء، ١٠/١٠، شرق جباليا، شمال قطاع غزة، وشروعها بعمليات تجريف في المكان.

* وضع قوات الاحتلال اليد على نحو ٣٦ دونما من أراضي المواطنين بالقرب من قرية بردلة، في الأغوار الشمالية؛ بحجج أمنية.

* إحتجازها، الخميس، ١٠/١٢، ثلاث حافلات تعود لجمعية بيت اكسا التعاونية للنقل، لدى مرورها بالحاجز الإحتلالي المقام على مدخل هذه القرية المعزولة، شمال غرب القدس المحتلة.

* إضطراب مدارس بلدة العيسوية، وسط القدس المحتلة، لتعليق الدوام فيها ولعدة أيام، إحتجاجاً على اقتحامات قوات الاحتلال شبه اليومية للبلدة، وبخاصة تزامنا مع خروج الطلبة من مدارسهم والاعتداء عليهم وإعتقال عدد منهم.

* تسليم قوات الاحتلال، الجمعة، ١٠/١٣، اخطارا للقائمين على مسجد التواني في مسافر يطا، جنوب الخليل، بمنعهم من رفع الأذان عبر مكبرات الصوت، وتهديدهم بمصادرتها إذا استمروا في ذلك.

* استهداف زوارق الاحتلال بنيران أسلحتها الرشاشة، الأحد، ١٠/١٥، مراكب الصيادين العاملة قبالة بحر السودانية، شمال غرب مدينة غزة، واستيلائها على إثنين منها، وإعتقال من كان على متنها وعددهم ٤ صيادين؛ وذلك في سياق سياسة التنغيص اليومية التي تمارسها بحرية الاحتلال ضد الصيادين العاملين في بحر غزة، سوا باعتقالهم أو إطلاق النار عليهم أو الاستيلاء على مراكبهم أو إعطاب شباك صيدهم.

* إعلان قوات الاحتلال، الاثنين، ١٠/١٦، عن استيلائها على ٣٦٠٠ متر مربع من أراضي التعامرة، شرق بيت لحم، قرب مدخل مستوطنة "توكاديم".

* إغلاقها، الثلاثاء، ١٠/١٧، الطريق الواصل إلى مكب النفايات في بلدة قصر، جنوب نابلس.

* إغلاقها، الأربعاء، ١٠/١٨، عدة شركات إنتاج، في محافظات رام الله، ونابلس، والخليل، وبيت لحم، واستيلائها على معداتها، بذريعة بث وارسال مواد تحريضية.

* تسببها بإصابة العديد من المرضى في مشفى درويش نزال في قلقيلية، الخميس، ١٠/١٩، بحالات اختناق شديد، خاصة في قسم الأطفال، عقب اقتحامها باحاته الخارجية، وإطلاقها الأعيرة النارية، وقنابل الغاز، والدخان.

* منعها، الجمعة، ١٠/٢٠، مزارعي قرية كفر صور، جنوب طولكرم، من الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري غرب القرية.

* فصل شركة المياه الاحتلالية المعروفة باسم "جيحون"، الثلاثاء، ١٠/٢٤، المياه عن عدة منازل في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك؛ بذريعة عدم تسديد أصحابها مستحقات للشركة المذكورة.

* استهداف قوات الاحتلال بنيران أسلحتها الرشاشة، الأربعاء، ١٠/٢٥، المزارعين وأراضيهم شرق بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، اضطروا معها لمغادرة أراضيهم.

* منعها، الأحد، ١٠/٢٩، عشرات المزارعين في بلدة نعلين، غرب رام الله، من الوصول إلى أراضيهم التي صارت خلف جدار الفصل، لقطع ثمار الزيتون، رغم حملهم "تصاريح" احتلالية تسمح لهم بدخولها.

* منع سلطات الاحتلال، الأربعاء، ١٠/٢٥، عقد ندوة حول الاملاك الوقفية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، كان مزعم عقدها في فندق السان جورج بالقدس؛ بزعم مخالفتها لاتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يسمى بـ "اتفاق تحديد النشاطات" للعام ١٩٩٤، أبرمته دولة الاحتلال مع الجانب الفلسطيني، يمنع تنظيم نشاطات في المدينة تكون برعاية الأخير.

خ. أنشطة إستيطانية وتهويدية:

صعدت حكومة الاحتلال الاسرائيلي، خلال الفترة موضع التقرير، تشرين اول، ٢٠١٧، من وتيرة أنشطتها الاستيطانية والتهويدية، في أنحاء مختلفة من الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، ضاربة بعرض الحائط سلسلة من التصريحات والقرارات الدولية

التي تدين هذه السياسة، كما هو الحال بالنسبة لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير، رقم ٢٣٣٤، الصادر في كانون أول الماضي، ٢٠١٦.

١. أنشطة إستيطانية، والتي كان أبرزها:

* تقديم رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، الثلاثاء، ١٠/٣، دعمه لما يسمى بمقترح بـ "القدس الكبرى"، الذي يادر إليه عضو الكنيست، يوآف كيش، وأيده وزير الإستخبارات، إسرائيل كاتس [ليكوديان]؛ والمتضمن دمج مستوطنات "معاليه ادوميم" [شرق القدس المحتلة]، و"غيفعات زئيف" [شمال غرب القدس المحتلة]، و"بيتار عيليت" [جنوب القدس المحتلة]، وإفراة [جنوب القدس المحتلة]، و"غوش عتصيون" [جنوب بيت لحم]، في الحدود البلدية للقدس، بغرض جعل التوازن الديمغرافي في الأخيرة لصالح اليهود بصورة كبيرة، حيث تضم هذه المستوطنات معاً نحو ١٣٠ مستوطن.

وبموجب الإقتراح نفسه، سيتم الإخراج من تعداد سكانها نحو ١٠٠ الف مواطن فلسطيني ممن يقيمون في أحياء فلسطينية مقدسية باتت فيما وراء الجدار الفاصل المحيط بالمدينة، مع إقامة بلدية جديدة خاصة بهم.

طبقاً للمقترح أيضاً، سيكون بإمكان المستوطنين في هذه المستوطنات التصويت في الإنتخابات البلدية في القدس، لكنها لن تكون تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة.

* إعلان سلطات الاحتلال، الأحد، ١٠/١٥، عن الشروع بتنفيذ مخطط لبناء ٢٦٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "جفعات هاماتوس"، جنوب القدس المحتلة، تم إقرارها في العام ٢٠١٤.

* منح تصاريح، الاثنين، ١٠/١٦، لبناء ٣١ وحدة سكنية في المستوطنة اليهودية في الخليل؛ لتكون الأولى منذ ١٥ عاماً التي تتم المصادقة فيها على البناء في المدينة التي تُعتبر بؤرة للتوتر، في قرار نُظر إليه على أنه رد إسرائيلي على قرار اتخذته اليونسكو بضم البلدة القديمة إلى قائمة المعرض للخطر كموقع فلسطيني.

* المصادقة، الثلاثاء، ١٠/١٧، على خطط لبناء ١٢٩٢ وحدة سكنية استيطانية في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية المحتلة.

الملاحظ، أن من بين هذه الـ ١٢٩٢ وحدة سكنية استيطانية، هناك ٥٦٢ وحدة تم تخصيصها لمستوطنات تقع خارج ما تُسمى بـ "الكتل الاستيطانية" الكبرى، التي تعهدت إسرائيل بالاحتفاظ بها في إطار أي اتفاق سلام، أي في مناطق تقع في عمق الضفة الغربية، كمستوطنات "تومر"، و"ماسكيوت"، التي تقع جميعها في غور الأردن؛ ما يؤكد النوايا السيئة لحكومة الاحتلال، بأن هدفها ليس الاحتفاظ بهذه الكتل الاستيطانية الكبرى فقط وإنما بمجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في تعليقها على المصادقة، قالت منظمة "سلام الآن" المناهضة للإستيطان، بأن الحكومة تتصرف بصورة "جامحة" في مصادقتها على خطط "عميقاً في الضفة الغربية" المحتلة.

* المصادقة، الأربعاء، ١٠/١٨، على مخططات لبناء ١٣٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة؛ تشمل مشاريع لسكان بورتو "ميغرون" و"عامونا" الاستيطانيتين غير القانونيتين، واللتي تم هدمهما في ايلول، ٢٠١٢ وشباط، ٢٠١٧، على التوالي، بعد قرار محكمة العدل العليا بأنهما مبنيتان على اراضي فلسطينية خاصة.

جمعية "السلام الآن" علقت على هذه المصادقة، بالقول: "الحكومة توصل رسالة واضحة للمستوطنين: يمكنكم البناء بشكل غير قانوني وسرقة الاراضي الفلسطينية الخاصة، وسنهتم بتوفير التعويض الملائم. ننتياهو قرر خدمة المستوطنين فقط، وتبا لسيادة القانون، مستقبل اسرائيل واحتمالات السلام".

وتشمل المصادقة بناء ٤٥٩ منزلا استيطانياً في مستوطنة "معاليه ادوميم".

* موافقة بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الاربعاء، ١٠/٢٦، على بناء ١٧٦ وحدة استيطانية في مستوطنة "نوف تسيون"، الكائنة في قلب حي جبل المكبر، جنوب القدس الشرقية المحتلة، تنضاف الى تلك الـ ٩١ وحدة استيطانية القائمة قبلاً - ما من شأنه خلق أكبر تجمع استيطاني يهودي داخل حي عربي في المدينة المحتلة، بحسب منير ترجمان، نائب رئيس بلدية الاحتلال.

جمعية "السلام الآن" المناهضة للاستيطان، أضافت بأن هذا المشروع سيؤدي ليس إلى إنشاء أكبر مستوطنة داخل حي عربي في القدس الشرقية، ولكن ربما أيضاً في الضفة الغربية، حيث تقوم غالبية المستوطنات هنا خارج المناطق السكنية الفلسطينية.

وتتالف بؤرة "نوف تسيون" الاستيطانية هذه، والتي أقيمت في العام ١٩٩٤، من ٧ مبان استيطانية، تسكنها ٩١ عائلة يهودية.

* تعهد ننتياهو، الاربعاء، ١٠/٢٥، بتخصيص فوري لـ ٨٠٠ مليون شيكل، استجابة لضغوط مارسها عليه قادة المستوطنين، من المطالبين باموال من اجل بناء شوارع التوافقية وتحسينات امنية اخرى لسكان مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

* ما أفادت به القناة الأولى الاسرائيلية من تخطيط حكومة الاحتلال لبناء حوالي ١٠ الاف منزل استيطاني جديد لليهود، شمال القدس، بالقرب من بلدة قلنديا العربية، وبنائها خصصت الاموال لتطوير المشروع.

ليبرمان: وتيرة البناء الاستيطاني الحالية لا مثيل لها منذ عام ٢٠٠٠:

من جهته، تفاخر وزير دفاع الاحتلال، أفيغدور ليبرمان، بالواتر العالية التي يحققها الاستيطان خلال السنة الأخيرة، بقوله، بصورة "ليس لها مثيل منذ العام ٢٠٠٠".

صحيفة "معاريف" نقلت عنه، الأربعاء، ١٠/١٨، قوله بأنه "ومنذ بداية العام الجاري ٢٠١٧، وعمليات البناء تتواصل في نحو ٣٠٠٠ وحدة سكنية"، وأن "هناك نحو ٧٥٠٠ مخطط بناء إضافي، في هذه المرحلة أو تلك، من التنفيذ".

٢. أنشطة تهويدية، والتي كان أبرزها:

* إستقدام بلدية الاحتلال في القدس المحتلة آلاف الاجانب إلى القدس المحتلة للمشاركة فيما يُسمى بمسيرة "عيد العرش" اليهودي، في سياق مساعيها لإيهام العالم بأن الحديث إنما يدور عن "قدس يهودية".

* إطلاق حكومة الإحتلال ما أسمتها بخطة جديدة "للدفاع عن القدس في المحافل الدولية"، وفقاً لما أعلنه ما يسمى بوزير القدس، زنيف إلكين، الإثنين، ١٠/١٦، دفعا لما اسماه بـ

"هجوم غير مسبوق" تتعرض له، في إشارة لقرارات اليونسكو التي أكدت إسلاميتها وعروبتها ونفت أية صلة يهودية مزعومة بها.

طبقا لالكين ستشمل الخطة زيارات لشخصيات مؤثرة من مجالات وبلدان مختلفة، "التي سيتم تعريفها مباشرة على ماضي وحاضر هذه المدينة" والتي "سيكون بإمكانها المشاركة في المهمة المقدسة في الدفاع عن مستقبلها"، على حد تعبيره.

كما وتخطط وزارته، كما قال، لعقد عدد مما يسمى بـ "المؤتمرات الكبيرة" في القدس هذا العام، بما فيه مؤتمرا لخبراء قانونيين حول مكانة المدينة في القانون الدولي، وآخر يجمع بين كتل في الكنيسة وكتل صداقة برلمانية من حول العالم، وآخر حول آثار وتاريخ المدينة.

وقرر مكتب الكين أيضا إطلاق جائزة أسماها بـ "المدافع عن القدس" الدولية المخصصة لأفراد "سأهموا بطرق فريدة في المعركة على وضع القدس الدولي ضد تزييف التاريخ"، على حد تعبيره الكين.

ومتحدثا في أول قمة لوسائل إعلام مسيحية والتي نظمها مكتب الصحافة الاسرائيلي الحكومي، أشاد الكين بالقدس، بزعمه أنها أهم مدينة في اليهودية؛ ليشن من ثم هجوما حادا على اليونسكو، محاولاً إقحام الجانب المسيحي في المسألة، بقوله: "هذا الهجوم ليس موجها فقط ضد" ما وصفه بـ "الجذور اليهودية للقدس، ولكن أيضا ضد المعتقدات الأساسية للدين المسيحي".

د. هدم منازل ومنشآت سكنية:

واصلت سلطات الاحتلال هدمها منازل ومنشآت سكنية فلسطينية في أنحاء مختلفة من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبوجه خاص في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج"؛ بمزاعم وحجج واهية، من قبيل عدم الترخيص، مع ما هو معروف من تشدها في هذه المسألة، درجة أن يكون المنع هو القاعدة، أبرزها:

* هدم جرافات بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، ودون سابق إنذار، الثلاثاء، ١٠/١٧، منزلين في حي واد ياصول، ببلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك؛ بحجة البناء دون ترخيص، يعودان للمواطن عمر أبو رجب ونجله راند، رغم أن قضاء الاحتلال لم يبيت في الاستئناف المقدم من قبلهما، وحتى لديهما قرار قضائي إحتلالي يقضي بتأجيل الهدم.

* هدم قوات الاحتلال، الثلاثاء، ١٠/١٧، ثلاثة منازل في قرية العوجا، إثنان منها قيد الانشاء، يعودان للمواطنين عبدالله السواحة ورجال الخالدي، وآخر مكتمل البناء، يعود للمواطن محمد عرينات.

* هدم جرافات بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الأربعاء، ١٠/١٨، أساسات منشأة سكنية في حي بيت حنينا، تعود لعائلة الشلودي؛ بحجة البناء على أراض خضراء.

* هدم قوات الاحتلال، الأربعاء، ١٠/١٨، منزلا في قرية صور باهر، جنوب شرق القدس المحتلة، تعود ملكيته للمواطن عزيز دبش.

* هدم قوات الاحتلال، الخميس، ١٠/١٩، بركسات وخيم سكنية في قرية خربة الحلاوة، جنوب شرق بلدة يطا، تعود للشقيقين جميل ومحمد ابو عرام.

* هدمها، الخميس، ١٠/٢٦، منزلاً في خربة يانون، جنوب شرق نابلس، يعود للمواطن عدوان بني جابر، الذي كان اضطر لإخلائه عام ٢٠١٣؛ إثر الاعتداءات المتكررة من المستوطنين.

ليبرمان يدعو إلى هدم منازل منفذي هجمات أدت إلى إصابة إسرائيليين

لا تكتفي سلطات الاحتلال بهدم منازل ومنشآت سكنية تعود لمواطنين فلسطينيين متهمين بتنفيذ عمليات ضد الاحتلال وتسفر عن ضحايا إسرائيليين، وإنما هاهو وزير دفاع الاحتلال، أفيغدور ليبرمان، يدعو، الأحد، ١٠/٢٩، إلى توسيع سياسة إسرائيل، لتشمل هدم منازل منفذي هجمات فلسطينيين أسفرت هجماتهم عن إصابة إسرائيليين بجروح خطيرة، بزعم أنها ستردع منفذي هجمات محتملين؛ واصفاً الإجراء بـ "إداة فعالة" ضد ما أسماه بـ "الإرهاب".

وتيرر إسرائيل استخدامها لسياسة هدم المنازل - التي أعيد العمل بها في العام ٢٠١٤ بعد توقف دام ٩ سنوات - بدعوى أنها تشكل رادعاً قوياً ضد الهجمات، ولكن عدداً من المجموعات اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان تنتقد هذه السياسة، معتبرة إياها غير فعالة وبمثابة عقاب جماعي.

ذ. إنتهاكات المستوطنين:

واصل المستوطنون اليهود اعتداءاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، متمتعين وكالعادة بالحماية القوية من مختلف مؤسسات الاحتلال، السياسية والتنفيذية والقضائية، كان أبرزها خلال الفترة موضع التقرير:

* رشقهم بالحجارة، بعد منتصف ليلة الجمعة، ١٠/٦، مركبة يقودها الشاب محمود جرارة (٢٦ سنة)، على طريق نابلس - رام الله، ما أدى إلى إصابته بكسور في الجمجمة، وجروح، وصفت حالته بالبالغة.

* مهاجتهم، السبت، ١٠/٧، قاطفي الزيتون في بلدة حوارة، جنوب نابلس.

* اقتحامهم، الإثنين، ١٠/٩، منطقة برك سليمان، جنوب بيت لحم، وأدائهم طقوساً تلمودية في المكان، بحراسة قوات الاحتلال الإسرائيلي.

* اقتحام مئات منهم، الإثنين، ١٠/٩، المنطقة الأثرية في بلدة سبسطية، شمال نابلس. قوات الاحتلال مهدت لذلك باقتحام المنطقة فجراً، وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة ليومين، فيما إعتلى عناصر منها أسطح المنازل القريبة، وطرّدوا المزارعين من الأراضي القريبة ومنعواهم من قطف ثمار الزيتون.

* إقتحام عشرات منهم، الثلاثاء، ١٠/١٠، متنزه الكرمل التابع لبلدية يطا، جنوب الخليل، فيما إعتلى جنود الاحتلال أسطح عدة منازل، بحجة حمايتهم، ونصبوا عدة حواجز على الطريق المؤدية إلى قرى شرق يطا، وداهموا قرية الكرمل، ومنعوا مواطني شرق يطا من التحرك، والوصول إلى أراضيهم لفلاحتها.

* إعتدائهم، الثلاثاء، ١٠/١٠، على مركبات المواطنين المارة بالقرب من حاجز حوارة، جنوب نابلس، ما أدى لأضرار في بعضها.

* مهاجمتهم، الأربعاء، ١٠/١١، قاطفي الزيتون في أراضي كفر قليل، جنوب نابلس.

* إصابة عدد من الشبان المقدسيين، برضوض مختلفة بعد إعتداء منات المستوطنين عليهم، منتصف ليلة الأربعاء، ١٠/١١، في سياق احتفالاتهم بأخر أيام ما يُسمى بـ "عيد العرش". في ساعات صباح اليوم التالي، نظم المستوطنون مسيرة في شارع الواد، وسط انتشار مكثف لقوات الاحتلال في المنطقة، كما نصبوا السواتر الحديدية في الطرقات وعرقلوا تنقل السكان والتجار.

* سرقتهم، الجمعة، ١٠/١٣، ثمار ٤٢٠ شجرة زيتون من قرى قريوت وعورتا، جنوب نابلس.

* مهاجمتهم، مدججين بالسلاح، ليلة السبت، ١٠/١٤، قرية التواني في مسافر يطا، جنوب الخليل، مرددين هتافات عنصرية.

* معاودتهم اقتحام قرية التواني، الأحد، ١٠/١٥، بحماية جيش الاحتلال، واعتدائهم على المواطنين، ورشقهم منازلهم بالحجارة والزجاجات الفارغة، ومحاولتهم الوصول إلى مسجد القرية للاعتداء عليه، بحجة إزعاجهم بصوت الأذان.

* إعتداء مستوطن بالضرب المبرح على طالبين لدى توجههما الى مدرستهما الكائنة في مدينة الخليل، هما أمير رمضان، في الثالث الاساسي، وشقيقته الطالبة في الصف الثامن.

* إعتدائهم بالضرب المبرح على الشاب منصور سليم، وإصابته بجروح استدعت نقله الى المشفى، لتلقي العلاج، حيث وصفت حالته بالمتوسطة.

* إعتدائهم بالضرب على المزارع إبراهيم صبيح (٥٨ عاماً)، أثناء قطافه ثمار الزيتون في أرضه الواقعة في بلدة الخضرة، جنوب بيت لحم.

* رشقهم بالحجارة والزجاجات الفارغة، مدججين بالسلاح وبحمية جنود الاحتلال، ليلة السبت، ١٠/٢١، منازل المواطنين في أحياء تل الرميدة، والكرتينا، وجبل الرحمة من البلدة القديمة بمدينة الخليل، موجّهين لهم الشتائم العنصرية والمسيئة، مهددين بمزيد من العنف والاعتداءات اليومية.

* ما أدت إليه المياه العادمة التي تضحها مستوطنة "ألون موريه"، من إعدام وحرق عشرات أشجار الزيتون في أراضي بلدة دير الحطب، شرق نابلس. علماً بأن الاحتلال يمنع المواطنين من دخول هذه الأراضي إلا مرتين في السنة من خلال تنسيق وتصاريح خاصة من أجل حراستها أو قطف ثمار الزيتون.

* مواصلتهم عربداتهم قرب الأراضي الرعوية في منطقتي مزوقح وسمرة، في الأغوار الشمالية، ما يثير تخوفات بين السكان والرعاة.

* رشقهم بالحجارة، مواطنين من قرية دير نظام، شمال غرب رام الله، كانوا يعملون في قطف ثمار الزيتون، وذلك على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال.

* إعتدائهم بالضرب المبرح على الشاب المقدسي، راتب علقم، وما أدى إليه ذلك من إصابته بكسور في اليد ورضوض في أنحاء متفرقة من جسمه.

ثالثاً: شؤون إسرائيلية:

بادناه جملة من أبرز إنشغالات الداخل الإسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير. تشرين اول، ٢٠١٧:

أ. النائب العام الإسرائيلي: إساءة استخدام سارة نتنياهو للأموال العامة كان ممنهجاً ومتعمداً:

واصلت الاتهامات بالفساد الموجهة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنهاو، وعائلته ومقربين منه، استثنائها بجانب أساسي من إنشغالات الداخل الإسرائيلي خلال الفترة.

في تقرير نشرته صحيفة "يديعوت أحرونوت"، الأربعاء، ١٠/٦، اتهم النائب العام، افياي ماندلبليت، سارة نتنهاو باستغلال مكانتها كزوجة لرئيس الوزراء، مفصلاً الكيفية التي عملت فيها معاهي وعزرا سيدوف، النائب السابق للمدير العام لمكتبه، للتحايل على القواعد والقيود من أجل الحصول على تمويل لوجباتها وأسرتها على حساب الجمهور.

وبعد تحقيق طويل أجرته الشرطة، أعلن ماندلبليت في أيلول بأنه يعتزم توجيه لائحة اتهام إلى سارة بشأن الإحتيال في تحويل ٣٦٠ الف شيقل من الأموال العامة لإستخدامها الخاص.

تضم لائحة الإتهام الموجهة الى سارة الإنفاق الغير قانوني الذي يصل الى ٢٥ الف شيقل شهريا على وجبات الطعام من أفر المطاعم في القدس.

وتتعلق الشكوك الأخرى بسارة والتي لن يتم توجيهها كتهم تتعلق باستخدام أموال الدولة لشراء الأثاث. كان من المفترض أن يتم شراء الأثاث للمقر الرسمي لعائلة نتنهاو في لقدس، فيما تم نقله إلى مقر عائلة نتنهاو الخاص في قيساريا، في حين تم نقل الأثاث القديم من قيساريا إلى مقر الإقامة في القدس.

كما يشتهه في أن سارة استخدمت بشكل غير ملائم أموال الدولة لرعاية والدها المتوفى.

ب. معارضة شديدة لمشروع قانون يوفر الحصانة لمنصب رئيس الوزراء من التحقيقات الجنائية:

بما له صلة، لاقى مشروع قانون يمنح رؤساء الوزراء في اسرائيل حصانة من الملاحقة الجنائية، معارضة كبيرة، قبل التصويت الذي كان مقرراً عليه في اللجنة الوزارية للتشريع، الأحد، ١٠/٢٢؛ خصوصاً لطرحة في خضم تحقيقين جنائيين جاريين في مزاعم الفساد ضد نتنهاو.

يعدل التشريع الذي اقترحه عضو الكنيست ("ليكود")، دافيد أمسال، القوانين الاساس لاسرائيل بطريقة تمنع الشرطة من التحقيق مع رؤساء الوزراء خلال شغلهم منصبهم في تهمة الاحتيال والرشوة أو خيانة الأمانة - كما هو الحال في فرنسا، حيث يمتنع على الشرطة هناك التحقيق في شكوك فساد ضد رئيس الوزراء، في قضايا لا تتعلق بالأمن القومي والجرائم الجنسية والعنف أو المخدرات -، ليكون بمقدورهم التركيز على حكم البلاد.

المشروع، في شكله الحالي، على الأرجح لن يساعد نتنياهو، المتهم بقضايا فساد، حيث ينص على أنه لن ينطبق على التحقيقات الجارية.

لكن وبالرغم من أن قادة مختلف أحزاب الإنتلاف الحاكم عبروا عن دعمهم للمقترح، إلا أن العديد من المشرعين، بمن فيهم وزيرة العدل، ايليت شاكيد [من حزب "البيت اليهودي"]، التي ترأس اللجنة الوزارية للتشريع، عبروا عن شكوكهم في الدفع بالمشروع دون اجراء مداوات سليمة.

أحد نواب الإنتلاف الذي يعارض المشروع عبر عن خشيته من أن أمسالم يعتزم ادخال تعديلات على مشروع القانون خلال العملية التشريعية لكي ينطبق على التحقيقات الجارية بحق نتنياهو.

وقالت عضو الكنيست، راحيل عزاريا، من حزب "كولانو" المشارك في الائتلاف الحاكم، بأن مشروع القانون "سيضر بمبدأ سيادة القانون ويضع رئيس الوزراء فوق القانون"، و"يعطي رسالة للجمهور حول شرعنة الفساد"، مضيفة أنها لن تكون قادرة على تأييده في تصويت الكنيست.

حزب "كولانو" امتنع هو أيضا عن إعلان دعمه لمشروع القانون.

عضو الكنيست، أورين حزان ("ليكود") عبر أن القانون ذا "رائحة سيئة، وبدلا من اغلاق أنوفنا، يجب أن نتخلص منه".

النائب العام، أفياي ماندلبليت، قال بأن الإجراء سيضع رؤساء الوزراء فوق القانون لعدة سنوات، ما يجعل من احتمال تصرفهم بصورة غير أخلاقية خلال شغلهم أعلى منصب في الحكومة أكبر.

في إنتقاد علني نادر للجهود التشريعية، خرج المدعي العام، شاي نيتسان، ضد مشروع القانون، معتبرا في مقال بأن التحقيق ضد مسؤولين حكوميين هو "عقيدة جوهرية" في النظام الديمقراطي.

لكن يخشى المنتقدون من امكانية إضافة بنود تهدف إلى حماية نتنياهو إلى مشروع القانون في اللجنة بعد تمريره في قراءة أولى في الكنيست.

من جهته، وفي اجتماع مع شاكيد، الأحد، ١٠/٢٢، تردد أن رئيس الإنتلاف، وحليف نتنياهو، ديفيد بيتان ("ليكود")، هددًا بتجميد كافة التشريعات الحكومية حتى يتم تمرير مشروع القانون من قبل اللجنة الوزارية للتشريع.

أمسالم نفسه قال للقناة الثانية بأن مشروع القانون سيمضي قدما من دون دعم حزب "البيت اليهودي"، متهماً إياه بالفشل في احترام الاتفاقيات الإنتلافية، مطالبا وزير المالية، موشيه كحلون (زعيم حزب "كولانو")، الذي انتقد التشريع بشدة، بمنح دعمه لمشروع القانون.

مصادر في حزب "البيت اليهودي" ردت على بأنه و"لأن هذا قانون أساس، لا يمكن الدفع به من دون دعمنا"، مضيفة: "كان هناك اتفاق واضح بأن لا يتم طرح مشروع القانون في الوقت الحالي".

وطبقا للاتفاقيات التي يقوم عليها الإنتلاف الحاكم الحالي، لا يمكن إدخال تغييرات على قوانين الأساس شبه الدستورية من دون موافقة جميع الأحزاب الـ ٦ الشريكة في الإنتلاف، ما يمنح كل شريك الحق في استخدام حق النقض ضد مشاريع قوانين من هذا النوع. ومشروع القانون الذي طرحه أسالم يهدف إلى إدخال تعديل على قانون أساس: الحكومة.

وسط هذا الخلاف بين أحزاب الإنتلاف حول جهود حزبه الدفع بما يسمى بـ "القانون الفرنسي"، قال ننتياهو خلال جلسة لوزراء "الليكود"، الأحد، ١٠/٢٩، في تصريحه العلني الأولى حول المبادرة، بأنه وأي شخص على علاقة به "غير معني" بالتشريع الذي من الممكن أن يكون له تأثير على تحقيقات ضده.

وخلال الاجتماع، انتقد الوزيران، زئيف إلكين ويوفال شتاينتس، بحدة تعامل بيتان مع مشروع القانون، واتهماه بتعريض الإنتلاف للخطر وحضاه على حل المسألة وراء أبواب مغلقة.

ويخضع ننتياهو لتحقيقات معمقة من قبل الشرطة حول القضية المعروفة بالرقم ١٠٠٠ والمتعلقة بالادعاءات التي تفيد بأنه وزوجته سارة تلقيا هدايا غير مشروعة من متبرعين أثرياء، وعلى الأخص هدايا بقيمة مئات الآلاف من الشواقل من السيجار والشمبانيا من منتج هوليوود، الإسرائيلي الأصل، أرنون ميلشان؛ والقضية ٢٠٠٠ والمتعلقة بصفقة مشبوهة غير مشروعة مشتبه بها ننتياهو وناشر صحيفة "يديعوت احرونوت"، أرنون موزس، التي كان وفقا على ننتياهو عرقلة منافستها، صحيفة "إسرائيل هايوم"، مقابل تغطية أكثر ملاءمة لننتياهو في يديعوت.

كما إنه مشتبه بصورة شاهد في القضية رقم ٣٠٠٠، التي تنطوي على فساد يشتبه فيه العديد من زملائه في عملية بيع الغواصات الألمانية لإسرائيل.

.. تقرير: تحقيق ضد رئيس الإنتلاف بتهمه تلقي رشاوى:

في السياق، أفاد تقرير لصحيفة هارتس"، الثلاثاء، ١٠/٢٤، بأن الشرطة الاسرائيلية تجري تحقيقا ضد رئيس الإنتلاف عضو الكنيست دافيد بيتان ("الليكود")، الذي يُعتبر حليفا قويا لننتياهو، بشبهة تلقي رشاوى قبل دخوله الكنيست.

بحسب الصحيفة، فإنه وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، قامت الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا العرش والاحتيال بجمع أدلة على ارتكابه مخالفات خلال شغله منصب رئيس بلدية ريشون لتسيون بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، وأن النائب العام، أفيحاي ماندلبليت، والمدعي العام، شاي نيتسان، صادقا على التحقيق.

بين العامين ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ ومرة أخرى في العام ٢٠١٣ ترأس بيتان لجنة التخطيط والبناء المحلية في المدينة.

في ذلك الوقت تورط بحسب تقرير في ديون ضخمة من قروض أخذها من السوق السوداء، قدرها بيتان لصديق بأكثر من ٧ مليون شيقل؛ فيما لا يزال من غير الواضح كيف تمكن بيتان في النهاية من دفع ديونه.

من بين الشبهات التي تحقق الشرطة فيها حاليا قيام متعهدي بناء بإعطاء بيتان المال لتغطية ديونه مقابل اتخاذ قرارات لصالحهم في لجنة التخطيط والبناء التابعة للبلدية، بحسب ما جاء في تقرير الصحيفة.

وتم تعيين بيتان، وهو ناشط في حزب "الليكود" منذ فترة طويلة، رئيساً للإئتلاف [المسؤول عن الانضباط الحزبي] بعد وقت قصير من دخوله الكنيست في انتخابات ٢٠١٥. على الرغم من كونه نائباً حديث العهد، صنع بسرعة لنفسه إسماً كرئيس إئتلاف صارم، واكتسب لقب "البلدورز" لتطبيقه الحرفي لأجندة الحكومة التشريعية.

ت. الحكومة الإسرائيلية تدفع بمشروع قانون لحظر مجموعة "كسر الصمت":

أورد تقرير للقناة الثانية الإسرائيلية، الاثنين، ١٠/١٦، بأن الحكومة الإسرائيلية تدفع بمشروع قانون جديد يمكنها إغلاق الجمعيات اليسارية التي تنتقد الجيش الإسرائيلي، مثل "كسر الصمت"، المستهدفة من قبل الحكومة منذ زمن طويل.

ويحظى المشروع، الذي يستهدف أيضاً مجموعات تنادي لمقاطعة إسرائيل، بدعم نتنياهو، الذي أمر وزير السياحة، ياريف لفين، بتجهيز التشريع، بحسب التقرير.

وبينما صادق الكنيست على مشروع قانون في تموز الماضي يعزز مطالب الشفافية بشكل كبير من الجمعيات الإسرائيلية التي تحصل على معظم تمويلها من حكومات أجنبية، يتجاوز هذا المشروع ذلك ويمكن الحكومة حظر هذه المجموعات.

وبعد نشر التقرير، قالت الجمعية، التي تجمع وتنشر شهادات حول مخالفات الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ان المشروع محاولة لصرف النظر عن المشاكل القانونية التي تواجه رئيس الوزراء، الذي يخضع للتحقيق في قضيتي فساد: "كل مرة ينغرس رئيس الوزراء بشكل أعمق في وحل التحقيقات الجنائية، يبحث عن اعداء ويستخدم الجنود الإسرائيليين الذين كسروا صمتهم ويعارضون [استخدام] الإحتلال، كدرع بشري ضد العواقب العامة لمشاكله الجنائية".

وقد حاول نتنياهو في الماضي الضغط على حكومات اجنبية لوقف تمويلها لجمعيات يسارية، ورفض اللقاء بدبلوماسيين التقوا بتلك المجموعات.

وفي العام الماضي، صادق مشرعون اسرانيليون على مشروع قانون "الشفافية" الجدلي، الذي يعزز بشكل كبير متطلبات الشفافية لبضعة جمعيات اسرائيلية - من بينها "كسر الصمت" - تحصل على معظم تمويلها من حكومات اجنبية.

وعارضت الولايات المتحدة قانون الجمعيات، ودانته عدة دول اوروبية.

ث. الكنيست تستأنف أعمالها مع جدول أعمال يميني طموح:

نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل"، الاثنين، ١٠/٢٣، تقريراً أشارت فيه الى خطة العمل المكتظة للإئتلاف الحاكم للدورة الشتوية للكنيست، تشمل آمال معسكر اليمين في تجاوز المحكمة العليا والدفع بـ "قانون الدولة اليهودية"، وإعادة صياغة قانون تجنيد اليهود الحريديم، جاء فيه:

إفتحت الكنيست الاسرائيلية، الإثنين، ١٠/٢٣، دورتها الشتوية مع جدول أعمال طموح ومثير للجدل بمعظمه، يترواح بين المحاولة لقص أجنحة محكمة العدل العليا، وترسيخ الطابع اليهودي للدولة في قوانين الأساس الدستورية للدولة.

تضمنت الخطة التشريعية المكتظة التي وضعها نتنياهو خلال عطلة الكنيست التي استمرت لثلاثة أشهر أيضا دعم توسيع الحدود البلدية ["القدس الكبرى"] بضم المستوطنات المحيطة؛ إعادة كتابة قانون تجنيد اليهود الحريديم، والهجرة الغيرة قانونية، وتجاوز الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، وتمير ميزانية العام ٢٠١٩.

في ظل تحقيقات الفساد ضده، وتقديم لائحة الاتهام المتوقعة ضد زوجته سارة لإساءة استخدامها للأموال العامة، يرص نواب الليكود الصفوف حول نتنياهو، مع القليل من النقد العام له وحتى مع اقتراح يسعى إلى إعطاء الحصانة لرؤساء الوزراء من الملاحقة القضائية.

هجوم مستعر على المحكمة العليا:

سيعود المشرعون والوزراء من الائتلاف إلى أروقة السلطة مع تظلمات ضد المحكمة العليا الإسرائيلية، التي أوقفت في سلسلة من الأحكام تشريعاتهم الرئيسية خلال فترة الصيف.

بالنسبة للأحزاب المتدينة، هذه الإحباطات موجهة إلى قرار المحكمة الخاص بإلغاء قانون للكنيست هدف إلى تأخير تجنيد الرجال الحريديم.

المحكمة منحت الحكومة سنة واحدة لتمير تشريع جديد في القضية الساخنة للمجتمع الحريدي، واصفة القانون القائم بأنه يتعذر الدفاع عنه لفشله في تحقيق أهدافه المعلنة في التشريع (أي تجنيد الحريديم) وفشله في تبيان ما الذي سيحدث لحصص التجنيد بعد العام ٢٠٢٠.

بالنسبة لحزب وسط اليمين "كولانو" وقائده، وزير المالية، موشيه كحلون، يتركز الإحباط على قرار المحكمة إلغاء الإصلاح المتعلق بالضريبة على الشقة الثالثة.

في ضربة لكحلون ونتنياهو، حكمت المحكمة أيضا ضد ميزانية الحكومة التي إعدت لسنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، مع الإبقاء عليها، ولكن مع معارضة الدفع بأي ميزانية معدة لسنتين في المستقبل ما لم تقم الكنيست بإصلاح شامل لقانونها الأساسي حول اقتصاد الدولة.

أما بالنسبة لحزبي اليمين "البيت اليهودي" و"الليكود"، تركز الغضب على المحكمة العليا على قرارها في أب المتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين. المحكمة وضعت حدا أقصى للفترة التي يمكن فيها للدولة احتجاج مهاجرين وهو ٦٠ يوما، وسمحت في الوقت نفسه للحكومة بطرد المهاجرين إلى دول طرف ثالث بموافقتهم. في أعقاب القرار، تعهد كلا من نتنياهو ووزير العدل، أييليت شاكيد، بتمرير قانون جديد لترحيل المهاجرين، والذين جاؤوا بمعظمهم من السودان وإريتريا، إلى هذه البلدان الأخرى، حتى من دون موافقتهم.

المحكمة قامت أيضا بتجميد ما يسمى بـ "قانون التسوية" الذي يسمح بشرعنة البناء غير القانوني على أراض فلسطينية خاصة، والذي دفع به الحزبين المذكورين في الشتاء الماضي، في انتظار رد الدولة.

متهمين المحكمة العليا منذ فترة طويلة بمذهب تدخلي ويساري وناشط، اقترح في أيلول كلا من شاكيد، ووزير التربية، نفتالي بينيت [زعيم حزب "البيت اليهودي"]، قانونا دستوريا يسمح للحكومة بإعادة تشريع مشاريع قوانين رفضتها المحكمة، ما يعرقل الرقابة القضائية. كحلون من جهته، والذي سيكون تأييد حزبه ضروريا لتمير هذا الإجراء، تعهد بالتصدي لمحاولات كبح سلطة القضاء.

لكن وزير المالية [كحلون] سيواجه أيضا ضغوطا كبيرة من أجل دعم ميزانية العام ٢٠١٩، التي أشار إلى أنه مصمم على الدفع بها خلال الدورة الشتوية، ما قد يؤدي إلى تنازلات سياسية في شؤون متعلقة بالمحكمة العليا.

بمباركة نتنياهو: توسيع القدس ومشرع وقانون الدولة اليهودية

من بين الحفنة الكبيرة من المشاريع رفيعة المستوى التي وعد نواب الإنتلاف الحاكم بالدفع بها بسرعة هناك ثلاث مقترحات ناشئة حظيت بدعم صريح من نتنياهو.

الأول، ما يُسمى بـ "مشروع قانون الدولة اليهودية"، الذي تم تعديله في لجنة خاصة قبل التصويت عليه في قراءة أولى في الكنيست. في الدورة الأخيرة للكنيست، كان نتنياهو واضحا في أنه حريص على رؤية تمرير القانون - الذي من شأنه أن يكرس لأول مرة الطابع اليهودي لإسرائيل في قوانين الأساسية الدستورية - بأسرع وقت ممكن.

صحيح أن الهوية القومية لإسرائيل مذكورة في عدد من قوانين الدولة، ولكن القوانين الأساس الـ ١١ القائمة تتعامل في الأساس مع مؤسسات الدولة وطابعها الديمقراطي. مشروع قانون الدولة القومية، كما يقول مؤيديه، سيضع القيم اليهودية والقيم الديمقراطية على قدم المساواة. لكن منتقديه يقولون بأنه يميز بصورة فعلية ضد عرب إسرائيل وأقليات أخرى.

في الوقت نفسه، أعلن نتنياهو دعمه لمبادرة تهدف إلى استيعاب المستوطنات المحيطة بالقدس في بلدية القدس. على الصعيد الدولي، اعتبر البعض مشروع القانون ضما بحكم الأمر الواقع، وهو وصف رفضه مقدموه.

أعضاء الكنيست من حزب "البيت اليهودي" يضغطون أيضا من أجل الدفع بمشروع قانون لإلغاء الانسحاب الإسرائيلي من ٤ مستوطنات في الضفة الغربية، لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كان نتنياهو سيسمح لهذا الاقتراح بالمرور.

مبادرة ثالثة تحظى بدعم نتنياهو تهدف إلى زيادة الضغط على المنظمات غير الحكومية اليسارية ومجموعات حقوق الإنسان. مؤخرا أشارت تقارير إلى أن "مشروع قانون المنظمات غير الحكومية" الأكثر صرامة سيسمح للحكومة بإغلاق منظمات غير حكومية يسارية منتقدة للجيش الإسرائيلي. في حزيران قال نتنياهو إن الحكومة ستعمل على صياغة مشروع قانون جديد يفرض قيودا على التمويل الأجنبي للمنظمات الإسرائيلية، وكلف وزير السياحة، ياريف لافين، بكتابة التشريع.

لكن رئيس الوزراء واجه أيضا انتكاسة في هذا المجال في وقت سابق من الشهر [تشرين أول]، عندما لاقت محاولة للحكومة بفتح تحقيق برلماني في شؤون هذه المنظمات معارضة من قبل المستشار القضائي للكنيست.

معركة وسطية تلوح في الأفق؟

في المعارضة، الرئيس الجديد لحزب "العمل" [أفي غباي] - وزير سابق في حزب "كولانو" - يحاول الدفع بالحزب إلى اليمين، بعد أن قال في الأسبوع الماضي بأنه لن تكون هناك حاجة لإخلاء مستوطنات في اتفاق سلمي مستقبلي، وإشادته بعد أيام بالمستوطنات. في محاولة كما

يبدو لتغيير صورة الحزب، تحدثت تقارير عن أن غباي يخطط أيضا لتغيير اسم الحزب للتوصل من اليسار السياسي.

الأسابيع التي سبقت الدورة الشتوية للكنيست شهدت أيضا استقالة أعضاء كنيست من "العمل"، في الوقت الذي بدا فيه أن الحزب الذي يعاني منذ مدة طويلة من مشاكل على حافة إدخال بعض التعديلات.

هدير المنافسة بدا واضحا أيضا بين غباي ولابيد [زعيم حزب "هناك مستقبل" الوسطي]، الذي سيسعى إلى الحصول على أصوات الكثير من نفس الناخبين في الانتخابات المقبلة. في حين أن موعد الانتخابات في الوقت الحالي هو تشرين ثاني، ٢٠١٩، لكن تحقيقات الفساد ضد نتنياهو وميل الحكومات المثبت لانتهيار قبل استكمال فترة الأربع سنوات دفعت الإثنتين إلى البدء بالدعاية الانتخابية.

في الوقت الذي تعهد فيه السياسيان بحملة انتخابية ايجابية وتجنب مهاجمة الخصوم، بدأ لابيد - الذي كان من أبرز الداعين إلى قانون تجنيد الحريديم الأكثر صرامة في العام ٢٠١٤ - بشن هجوم علني ضد غباي لمعارضته التجنيد الإلزامي.

في سلسلة من المقابلات مع الإعلام الحريدي، أعرب غباي عن معارضته للتجنيد الإلزامي للحريديم، واقترح بدلا من ذلك دفع الحد الأدنى للأجور للجنود، مع تقديم إعفاءات للإسرائيليين المعنيين بمتابعة تعليمهم، و فقط "كل شخص يتعلم ويريد الخروج للعمل سيكون بحاجة لخدمة وطنية".

هذه التصريحات لاقت دعما من عضو الكنيست، يوئيل حسون (ائتلاف "المعسكر الصهيوني" المعارض، والذي أحد أركانه حزب "العمل") الذي أشار إلى أن الخدمة العسكرية للجميع "ليست قيمة في حد ذاتها"، وإنما "نمو الاقتصاد الإسرائيلي هو قيمة قيمة يجب أن يتم تعزيزها".

لابيد رد، قائلا: "بعد آفي غباي، يعلن الآن زعيم فصيله الجديد أن الخدمة في الجيش الإسرائيلية ليست بقيمة"، مضيفا: "لا مشكلة، فقط تخلصوا من كلمة 'الصهيوني' في اسم حزبكم".

ومن المرجح أن يتم تسليط الضوء على هذا الاحتكاك مع قيام الحكومة بالدفع بتشريع جديد حول تجنيد الحريديم - فيما سيكون على الأرجح جزءا أساسيا من تشريعات الكنيست في دروتها الشتوية ٢٠١٧-٢٠١٨. هذا بالطبع إذا لم تقوض تحقيقات الشرطة كل ذلك.

ج. في تصريح مثير: نتنياهو: "وجودنا ليس بديهيا"

حذر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنهاو، من "مخاطر وجودية" قد تواجه دولة إسرائيل، وشدد على ضرورة أن تكون الدولة "على أهبة الاستعداد للتهديدات التي تهدد وجودها، ليتسنى بعد ثلاثة عقود الاحتفال بيوم الاستقلال الـ ١٠٠ للدولة".

ووفق القناة الثانية الإسرائيلية، وردت تحذيرات نتنهاو خلال ندوة دينية استضافها في منزله مع زوجته، سارة نتنهاو، ذكر خلالها أن مملكة الحشمونانيم استمرت فقط ٨٠ عاما، وأنه يعمل على ضمان أن دولة إسرائيل ستنتج هذه المرة والوصول إلى ١٠٠ سنة.

وبحسب المشاركين في الندوة، فإن أقوال نتنياهو استرعت ولفتت انتباه الحضور، وكانت غير عادية نسبياً مقارنة للنقاش الأكاديمي الذي أعقب الندوة، ونقلت صحيفة "هآرتس"، الثلاثاء، ١٠/١٠، عن مشارك بالندوة: "قال نتنياهو إن وجودنا ليس بديهيًا وأنه سيبذل كل ما في وسعه للدفاع عن الدولة".

وأضاف: "المملكة الحشمونية دامت ٨٠ عاما وإن علينا بدولة إسرائيل أن نتخطى ونجتاز هذه الفترة".

ويقدر مشارك آخر بالندوة بأن نتنياهو لم يتنبأ بانهيار إسرائيل، لكنه قال إنه يجب أن تبقى قوية لأنها دولة ما زالت جديدة العهد.

وخلال المناقشة الدينية التي يستضيفها نتنياهو وزوجته للعام التاسع على التوالي، تحدث إلى المشاركين وقال: "ليس هناك وجود يهودي بدون الكتاب المقدس. وأعتقد أنه ليس هناك مستقبل يهودي بدون الكتاب المقدس، وهذا هو الأساس الأول والأعلى الذي نقف عليه، فهناك من يسعى ويحاول تدمير أساساتنا. تسعى لذلك عدة جهات التي تستعمل مختلف الأساليب والوسائل، ولكننا يمكن القوة نتصدى ونحبط كافة هذه المحاولات".

ورداً على ذلك قال مكتب نتنياهو إن "رئيس الحكومة نتنياهو يكرس معظم وقته للمسائل الأمنية من أجل ضمان أمن إسرائيل ووجودها وإن المشاكل الأمنية لم تنته بعد".